



الأزمة الجزائرية ... الى أين ؟

حاتم رشيد



965

رشي



الأزمة الجزائرية... إلى أين؟!

الأزمة الجزائرية .. إلى أين؟!

حاتم رشيد

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

رقم التصنيف : ٩٦٥

المؤلف ومن هو في حكمه: حاتم رشيد

عنوان المصنف : الأزمة الجزائرية .. إلى أين؟!

الموضوع الرئيسي: ١- التاريخ والجغرافيا

٢- الجزائر - تاريخ

رقم الايداع: (١٩٩٨/٤/٦١٣)

رقم الإجازة للتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر : ١٩٩٨/٤/٤٢٠

بيانات النشر: عمان/ مركز الاردن الجديد للدراسات

تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية .

تنضيد وإخراج : مي جاد

إصدار مركز الاردن الجديد للدراسات



الأزمة الجزائرية .. إلى أين؟!

حاتم رشيد

مركز الأردن الجديد للدراسات

مؤسسة أردنية مستقلة تأسست عام ١٩٩٠ لغايات البحث العلمي

وإعداد الدراسات والاستشارات

ليس للمركز أي ارتباط حكومي أو حزبي. وتعتبر الدراسات الصادرة عن المركز عن
آراء مؤلفيها ومحرريها، ولا تعكس بالضرورة رأي المركز أو وجهة نظره

حقوق طبع ونشر تقارير المركز محفوظة

لا يجوز استخدام مادة هذا التقرير إلا بالاتفاق خطي مع إدارة المركز

مركز الأردن الجديد للدراسات

خارج مكة، مقابل حامية الحسين، قرب بنك الإسكان، مبنى رقم ٣٩، الطابق الثالث

هاتف: ٥٥٣٣١١٣/٤، فاكس: ٥٥٣٣١١٨

ص. ب. ٩٤٠٦٣١، عمان ١١١٩٤ الأردن

AL-URDUN AL-JADID RESEARCH CENTER

An Independent Jordanian Institution founded in 1990 for the purpose of scientific research, studies and consultations. The Center has no governmental or political affiliation. Studies published by the Center express the views and opinions of their authors and contributors, and do not necessarily reflect the views and opinions of the Center.

PUBLISHERS:

AL-URDUN AL-JADID

RESEARCH CENTER.

SINDBAD PUBLISHING HOUSE.

Tel: (962 - 6) 5533113/4

Fax: (962 - 6) 5533118

P. O. Box: 940631. AMMAN, 11194 JORDAN.

تصدر هذه السلسلة من التقارير عن مركز الأردن الجديد للدراسات تحت عنوان "قضايا راهنة" لتلبي الحاجة إلى تعميق المعرفة والوعي بقضايا إقليمية أو محلية بارزة تهم المجتمع الأردني والمجتمعات العربية.

وتهدف هذه السلسلة التي تصدر اعتباراً من آب ١٩٩٨ إلى توفير مرجع تحليلي رصين للقضايا التي يتقرر تناولها ليكون متاحاً أمام المهتمين من قادة الرأي والأكاديميين والباحثين والصحفيين وسائر المثقفين والطلبة الجامعيين.

ويطمح مركز الأردن الجديد إلى أن يصدر من هذه السلسلة في المرحلة الأولى ما معدله أربعة تقارير في السنة ليعود إلى تدقيق وتيرة الصدور المناسبة في ضوء تقييم الإصدارات الأولى من السلسلة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السلسلة هي الرابعة من إصدارات المركز فقد سبقها: سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية، سلسلة اقتصادات الأردن والشرق الأوسط، وسلسلة تقارير خاصة. ويستطيع المشتركون في أي من هذه السلاسل الحصول على إصدارات المركز الأخرى من السلاسل والمطبوعات.

إن مركز الأردن الجديد للدراسات، بحكم طبيعته كمركز وطني مستقل للأبحاث والدراسات، لا يتبع إلى أي جهة سياسية، رسمية أو أهلية. ومع ذلك فإن من واجبه أن ينوه أن الآراء التي تتضمنها تقارير هذه السلسلة، أو أية تقارير أخرى تصدر عنه، لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز وإنما تعبر عن وجهة نظر معدّي هذه التقارير.

وختاماً، فإن مركز الأردن الجديد للدراسات يرجو أن تحقق هذه السلسلة من التقارير، الفائدة المرجوة منها، ويرحب بأي توضيحات أو تصويبات أو مقترحات تصله، من أجل الارتقاء بها شكلاً ومضموناً.

المحتويات

٨	مقدمة
٩	خلفية عامة
	١- جذور الأزمة الجزائرية
١٢	أولاً: الخلفية الاستعمارية
١٦	ثانياً- المسألة القومية عامل تكوين وتأثير
١٩	ثالثاً- العامل الثقافي: الخلفية، التقاطعات الثقافية السياسية
٢٣	رابعاً- العامل الاقتصادي
٢٦	٢- اللوحة الحزبية: جذورها، تطلعاتها، تناسب القوى
٣٤	٣- الديمقراطية القاتلة والانتخابات النيابية الملغاة
٣٨	٤- العنف: مساراً واحتمالات وخلفيات
٤٢	ماذا تعني الحرب الأهلية؟
٤٤	٥- التدخل الأجنبي: اتهامات واحتمالات
٤٧	٦- آفاق الأزمة الجزائرية
٥٢	خاتمة: الشعب الجزائري صانع الأمل والمستقبل
٥٧	المخرج الديمقراطي للأزمة
٦١	تعقيبات

مقدمة

قدّم هذا البحث كمحاضرة في مركز الأردن الجديد للدراسات بمناسبة مرور عشرة أعوام على أحداث الجزائر عام ١٩٨٨ التي قادت في عهد الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد إلى إطلاق التعددية السياسية والحزبية، ثم إجراء الانتخابات التشريعية التي حققت جبهة الإنقاذ الإسلامي في جولتها الأولى فوزاً كاسحاً انتهى بإلغاء نتائج الانتخابات ودخول الجزائر في مسلسل العنف الدموي الذي ما زال مستمراً حتى الآن.

اعد هذا البحث المهندس والكاتب السياسي حاتم رشيد المعروف بمعايشته للوضع في الجزائر وإطلالته المعيقة على تفاصيل الحياة السياسية فيها، حيث أمضى هناك سنوات عديدة في الدراسة والعمل.

ويتميز هذا البحث في أنه سلط الضوء على جذور الأزمة مبيّناً انعكاسات الخلفية الاستعمارية على الواقع الجزائري وأثر العوامل القومية والثقافية فيه. كما أنه استعرض تطور الحياة الحزبية وتداخلاتها مع المنعطفات الرئيسية التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال مما يوفر أرضية موضوعية لفهم تطورات الأزمة الراهنة. وقد عرض هذا البحث في حلقة نقاشية عقب عليها الدكتور بسام العموش وزير التنمية الإدارية والنائب السابق عن جبهة العمل الإسلامي وجزائريان هما الصحفي الاستاذ بوجادة علاوة والمستشار في السفارة الجزائرية الاستاذ العربي خيروني.

الأزمة الجزائرية... إلى أين؟!

خلفية عامة

اتخذ العثمانيون الجزائر عاصمة لهم في البلاد التي تشكل المغرب الأوسط وفقاً للتسمية العربية القديمة^(١)، وما لبثت التسمية أن أصبحت عامة لتشمل القطر الجزائري كله.

الجزائر بلد ذو تاريخ عريق، وحتى بعيداً عن سواحلها في قلب الصحراء، وأطرافها نشأت حضارات راقية، لم تزل آثارها بادية بروعة وبوضوح. ولم تنقطع صلاتها بمحيطها منذ آلاف السنين. ومنذ أكثر من ألفي سنة وصل الفينيقيون إلى المنطقة، وشيدوا الكثير من مدنها المهمة الكبرى وخاصة على شواطئ المتوسط، وشعبها القديم المعروف باسم البربر أو الأمازيغ^(٢) صنع مع العرب تاريخاً مشتركاً منذ عشرين القرون. ولعل التجربة الأتلمسية من أكثر صفحات هذا التاريخ إشراقاً^(٣)، ولهذا الشعب مساهمات كبرى في سياق الحضارة العربية والإسلامية. قامت في الجزائر دول إسلامية عديدة ارتبطت بدرجة أو بأخرى بالعواصم الإسلامية في بغداد ودمشق والقاهرة، ومدت نفوذها إلى معظم أنحاء المغرب العربي وأحياناً إلى مصر^(٤).

لقد كانت تلك الدول من القوة بحيث أن بعض أهم جزر المتوسط خضعت لسلطانها. وفي خضم الحروب الصليبية بعث صلاح الدين الأيوبي إلى أحد حكامها طالباً منه نجدة أسطوله لقطع طريق البحار على الأساطيل الأوروبية المتجهة إلى بلاد الشام^(٥).

ولم تمر تلك الحروب دون أن يكون لها صدى في المغرب العربي، فأحد أهم حكام تلك الفترة، وهو عبد المؤمن بن علي، نادى بإخراج اليهود والنصارى إلا من أسلم منهم^(٦).

(١) مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، صدر لأول مرة من دار الحزب الإسلامي، بيروت.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) واشنطن إير لينج، سقوط قرطاجنة، ترجمة وشايق إسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٥.

(٤) مبارك بن محمد الميلي، مصدر سابق.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

وقد شهدت تلك السنين والقرون اللاحقة أن سواحل الجزائر لم تعرف الهدوء، إذ أن مجاورة الجزائر لأوروبا جعلت نشاطها الحربي في البحار لافتاً للنظر، وكم من مرة هوجمت هذه المدينة أو احتلت تلك كحال مدينتي بجاية ووهران.

وفي معارك العرب الأندلسية كانت الجزائر مدداً مفتوحاً، وكان قتيانها الأقباط يتطوعون تلقائياً للجهاد في الأندلس كحال البلاد المغربية الأخرى.

وكد أدى السقوط الأخير لغرناطة، وإخفاق الانتفاضات العربية اللاحقة إلى تبني الإسبان لسياسة تطهير عرقي وديني، حيث أجبر العرب على أثر الكوارث التي حلت بهم، على التصر أو العودة إلى بلادهم في المغرب، ويبدو أن الأمر عزز ردود الفعل في المغرب العربي، ولاشك أنه أنكى العواطف الدينية، وأجج الشعور بالعداء لأولئك "الروم" للنصارى.

ويلاحظ اليوم في عموم المغرب العربي أنه لا وجود ينكر للمسيحيين. وفي الجزائر تقترب نسبته من الصفر (بضع مئات). وتعود هناك تسعة ذات دلالة لمن هم غير مسلمين، فتطلق كلمة "غاوري" على أي شخص غير مسلم، وهي كلمة تركية الأصل تقسم العالم إلى قسمين مسلم، وغير مسلم. ويتطابق الذهن الشعبي الجزائري إلى حد كبير بين العروبة والإسلام. وقد ساعد على هذا تجانس ديني مطلق للمجتمع منذ مئات السنين^(٧). ونتيجة للاحتكاك المتزايد بعرب المشرق العربي بدأ يتضح أن العربي ليس مسلماً بالضرورة، مثلاً أن المسلم ليس عربياً بالضرورة. وعلى عكس عرب المشرق الذين حاربوا الدولة العثمانية الإسلامية، فإن الجزائريين حاربوا الأوروبيين بمساعدة فعالة من جانب العثمانيين^(٨). ولما احتل المستعمر الفرنسي البلاد وجد أمامه شعباً يوحد الإحساس المشترك باعتناق دين واحد. وعندما عمد المستعمر إلى محاولة تفريق الشعب إلى عرب وبربر زاد تمسك الجزائريين بما هو مشترك بينهم وكان الإسلام هو الذي لعب هذا الدور.

(٧) لم تكن أعداد المسيحيين الصليبية لمصلحة للمسيحيين في الجزائر، مثلاً أن وصول الحروب الأندلسية شتاعة والغزو الأروبي المنافع عبر البحر شغفت "أرومي" المسيحي كبحر.

(٨) يمكن الرجوع في كتاب السيد كورين شوفالييه الذي حربه جمال صلالة بطهران "الفلان سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر، ١٥١٠ / ١٥١١ م." ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

في أوائل القرن العشرين ظهر تياران في الحياة السياسية الوطنية، فهناك التيار اليساري الذي قاده مصالي الحاج^(٩) مستفيداً من مساندة الحزب الشيوعي الفرنسي، والجالية العمالية الجزائرية في المهجر. أما التيار الثاني فيتمثل في التيار الوطني الإسلامي الذي تزعمته جمعية العلماء المسلمين التي أسسها في قسنطينة للشيخ عبد الحميد بن باديس^(١٠).

كان دور اليسار كبيراً من خلال حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية. إلا أن الصراعات الداخلية أضعفته وشجعت مجموعة من الثيaban الوطنيين على تشكيل جبهة التحرير الوطني التي حاولت التفز على الصراع بين مصالي وخصومه. ولاحقاً لم يتأخر التيار الإسلامي ممثلاً بجمعية العلماء المسلمين عن مساندة الجبهة. بينما ظل الخلاف يتصاعد بين جبهة التحرير والمصاليين إلى حد تصفيتهم من قبل الجبهة. وعلى هذا النحو تعزز طابع إسلامي جهادي لجبهة التحرير الوطني، وكرس الأمر شعبية الثورة، ولتبدأ قادتيا الثيaban للاديولوجيا في محاولتهم التركيز على هدفهم المتمثل في الاستقلال^(١١).

وتميزت الجبهة بتشددها الداخلي فحسبت الخلافات بين قاداتها في حالات كثيرة بالتصفية، كما أجبرت القوى الأخرى على الانضمام إليها بشكل فردي (الشيوعيون) وهو سلوك يعزى بدرجة ما إلى الأحادية الحزبية التي سادت سنوات عديدة بعد الحصول على الاستقلال.

ولم تكن جبهة التحرير الوطني تتطور تبعاً لمؤثرات الواقع الجزائري فقط، فقد أدى احتضانها عربياً في أوج المد القومي المعادي للاستعمار، والدعم الذي قدمه المعسكر الاشتراكي لها، إلى إبراز تيارين رئيسيين في الجبهة. وفي مؤتمر طرابلس الذي عقد في عام ١٩٦٢ ظهر أن التيار الاشتراكي هو الأكثر هيمنة في الأطر القيادية غير أن التيار الإسلامي لم

(٩) مصطفى الحاج فرحيم الوطني الجزائري من أبناء تلمسان، نشط في الجزائر، وفي المهجر في أرسلا فصل للمهاجرين، وكشفت حلاته وطيدة مع الفصاء الوطنيين العرب في أوروبا ليشكل شبكة أرسلا والجهري، لكنه لفت في فهم التفكير التي جئت على الفساعة الفلسفية في الفسيلات، ولكن بموقف معادية لجبهة التحرير.

(١٠) تالرت جمعية العلماء المسلمين بالانجاء المصالي الطائلي الذي ظهر في مصر خصوصاً في أوائل القرن العشرين، ولعبت لجمعية دوراً بارزاً في الدفاع عن قسب الجزائر. ومع اندلاع للثورة لم تتحدد الجمعية في مساندة ولكن صلاتها بولاية البلاد، ذات التوجه الاشتراكي، اضطرت عقب إعلان لستقلال الجزائر.

(١١) معظم قادة للثورة الجزائرية كانوا من الثيaban، رغم ذلك أنشروا حركة سياسية وصعوبة رفعة القماري وكفروا جرحهم ضد فرنسا بكافة وكفروا مغرطين بارحين. لكنهم لم يتسولوا باعتمادات إيديولوجية وتسير من بينهم بمعرفة للثورة جان رمضان الذي صلي من طرف ولقائه في جبهة التحرير.

يكن ضعيفاً إلى حد الغياب، وكانت له رموزه الفاعلة والمؤثرة (محمد خيضر، يوسف بن خدة...) (١٢).

جاء بروز الجبهة الإسلامية للإقلاذ في العقد الأخير بمثابة إجابة متأخرة لصراع قديم لم تخب ناره في صفوف الحركة الوطنية، وهي إجابة جاءت متوافقة مع لحظتها الموضوعية، وتمثل تذكيراً عنيفاً بالتواءات مفاجئة، ولقطاعات في مسار هذه الحركة، خلقت فراغات في الخمسينات تمكنت الجبهة الإسلامية للإقلاذ من إغلائها في الثمانينات.

إن المصير الدرامي الذي آل إليه اليسار الوطني في الخمسينات هو أحد عناصر الصورة الخلفية لما يحدث اليوم في الجزائر؟. واقعياً فإن الجبهة الإسلامية للإقلاذ هي تصويب أيديولوجي، تصويب إسلامي لجبهة التحرير الوطني. إنها عملية تمرّد مرقّ فيها الإسلاميون الصلحة الاشتراكية من سجل جبهة التحرير الوطني. لقد تغذت الجبهة الإسلامية على الرصيد المعنوي، والكادر البشري واللغة السياسية لجبهة التحرير الوطني. ولا يعني هذا أنها تكرر شكلي لها، فبتشديدها على الإسلام تكون قد اكتسبت هويتها الخاصة.

١- جذور الأزمة الجزائرية

نستعرض فيما يلي العوامل الأكثر أهمية التي تشكل أساس الأزمة الجزائرية.

أولاً: الخلفية الاستعمارية

لم تقطع المناوشات في البحر وعلى الساحل، بين الجزائريين والأوروبيين إلى أن وصل الفرنسيون الشاطئ الجزائري في سبيل فرج علم ١٨٣٠ (١٣). فقد تقدموا ببطء في وجه مقاومة شجاعة دامت نحو عشرين سنة، ولم يستقر لهم المقام إلا عام ١٨٥٧، على أثر قهر الأمير عبد القادر في غرب البلاد.

(١٢) محمد خيضر من أبرز مدافعي جبهة التحرير، انطلق في مرحلة الاستقلال مع فراتين لمدد بسن بلة وهوري بومدين، أخيراً في السجلات في إيمانها. أما يوسف بن خدة فقد انخرط في المقاومة من مرحلة الاستقلال لمعارضته الشديدة للوجهات بومدين الاشتراكية، وعقب أحداث أكتوبر ٨٨ برز إلى الواجهة من جديد مشكلاً حزباً إسلامياً ظل هادئاً حتى الآن.

(١٣) في الخامس من تموز / جوانية نزلت طلائع الفداء الفرنسيين في سبيل فرج قرب الجزائر العاصمة لكن البلاد ظلت تقاوم هراة حادين، بد ذلك التاريخ، الم صلبت لملطية ملا إلا عذب معركه كاسية سنة ١٨٣٧، والاحتلاع على سلسلة القورق والكتفان، يمكن العودة لأمصار حديدة منها كتاب الدكتور يحيى بوحيز، مسع تاريخ الجزائر في الملتفات الوطنية والوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

عد الفرنسيون إلى تشجيع المفاهيم والممارسات السانجة والمنحرفة للدين. ولولا الدور الذي قامت به جمعية العلماء المسلمين التي قاد نشاطها الشيخ الكبير عبد الحميد بن باديس، لكانت نجاحات الفرنسيين أكثر خطراً. لقد دافعت هذه الحركة الدينية الوطنية بوعي وبشجاعة عن وحدة الشعب الجزائري (عربياً وبربر) وعن دينه ولغته العربية. وهي لغة حاربها الفرنسيون حتى الإبادة. وقد ارتكبت هذه الحرب باللغة العربية إلى مرتبة اللغة المقننة لدى الجزائريين. أما محاولات المستعمر للإيقاع والتفريق بين العرب والبربر، فقد كانت الجزائريين تلقائياً إلى تمسك متشدد بما هو مشترك بينهم. فبرز الإسلام بوصفه رابطة روحية ووطنية مشتركة. إن الاعتزاز الديني المفرط، والتثمين المقدس للغة العربية يمكن رده إلى ملامسات الصراع مع المستعمر. وكذا حدة الاعتزاز بالثخصية الوطنية، والحساسية المفرطة تجاه التدخل الأجنبي، كلها عوامل تعود للجزر نفسه، فهي مشاعر مقننة داخلياً بالتحدي وبرود الفعل على محاولات المستعمر الرامية لسحق مكونات الشخصية الوطنية.

كان للاستعمار الفرنسي خصوصيته، فهو استعمار استيطاني، يلتقي بدرجة معينة مع نظيره في فلسطين وجنوب إفريقيا، ولذلك فقد ترك أثراً عميقة في صياغة مستقبل الشعب الجزائري. إن الهدف الفرنسي المتمثل بالاستيطان قاد إلى نتائج مأساوية وتسبب في:

أولاً: حرمان الجزائريين من أراضيهم الخصبة وتشرديهم في بلادهم بعبوداً عن الأرض التي ألفوها جيلاً بعد جيل. ودفعهم إلى الجبال والغابات والبادي في ظروف يائسة^(١٤).

ثانياً: حرمان المدينة الجزائرية من التطور، وإيجاد بديل حقيقي لها يتمثل في المدينة الأوروبية. فالمدن الكبرى أصبحت للأوروبيين كالجزائر،

(١٤) ما زال للتشتت الديمغرافي للشعب الجزائري بادياً حتى اليوم وإن بحث الجزائريون عن ملائمة من الذي يأسر ما يشاهد اليوم من تجمعات سكانية محصورة على قمم جبال شاطئة أو محتبة في شمس ورياح معزولة تملصها جبال وحرة وعذبات كئيبة. وهذا الأمر هو الذي يسهل على المسلمين اليوم الإنزاع بملك تجمعات المعزولة التي تسمى في الجزائر مدافس أو مشات وديوير.

وهران... فيما شكل الجزائريون هوامش وأحزمة فقيرة حول المراكز الأوروبية.

ثالثاً: أدت المقاومة الشعبية الشجاعة ضد المستعمر إلى المزيد من التشريد والعزل بحيث أكره المواطنون الباحثون عن أمنهم للاعتصام بالجبال والشعاب، وهي نتيجة عززت وكسرت النتجتين الأولى والثانية، حيث أصبح التفتيت الديمغرافي، عبر الانتشار الجغرافي العشوائي، واضحاً، وشكل مقدمة لتطور سلبي فيما بعد مع حلول مرحلة الاستقلال الوطني، تمثلت بريف محروق بأوي ملايين الفقراء الأميين في جزائر ما قبل الاستقلال^(١٥)، ومدينة أوروبية عصرية، بحيث انتفع هؤلاء إلى مدينة سارع المستوطنون إلى الرحول عنها في الأسابيع الأولى للاستقلال. لتظهر مدينة جزائرية غريبة عن نفسها، اتسمت بالتشجيع والتوتر، وهو أمر لعب دوراً مهماً في تمزيق صلحة السكون العابر في الثمانينات، عندما دارت الرحي حول حلق الجزائر.

إن السياسة الاستعمارية الاستيطانية التي مزقت وشردت مجتمعاً آمناً، نجحت في تدمير تسيج علاقات الإنتاج الداخلية للمجتمع المحلي وبترها عن سياقها التاريخي، وأعدت تنظيمها لحساب بنية أجنبية معادية.

إن الهندسة الجديدة القسرية للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، أجبرت المجتمع الجزائري، المحطم حديث الاستقلال، على الشروع من نقطة بداية جديدة، من صفر جديد، مع كل الآلام المرافقة.

لم يفعل المستعمر الفرنسي ما فعله المستعمر البريطاني، على سبيل المقارنة، في بلدان أخرى. فالأخير لم يعمس البنى الموروثة للمجتمع، وعمد إلى تكبيف محدود باندخال بعض المؤثرات العصرية التي اقتضتها متطلبات الاستعمار نفسه. كما عمد إلى التعاون مع طبقة اجتماعية في البلد المستعمر

(١٥) في هذه الفترة يمكن أن يرد التسبب في التشكيلة الحضرية للمدينة الجزائرية وعصرها بجزائر العاصمة التي أصبحت مجرد قرية محلة إذ نزلت إليها أعداد كبيرة من سكان الجبال الفقراء لاحتلال المسكن المتواضع والبحث عن فرص العمل في اندرة فرانكدة، وتاريخياً لم توفيق المدينة.

تكون ركيزة له يعتمد عليها، ووسيطاً محلياً يعطي المستعمر من بعض المهام.

لم يتحالف الفرنسيون مع طبقة اجتماعية حقيقية في المجتمع، ولم يسمحوا أصلاً بتطور طبقة وطنية ذات شأن، فوجد الجزائريون أنفسهم شعباً مضطهداً على نحو يكاد يكون جماعياً. إن مبرر اضطهاد الجزائري هو أنه جزائري، وكان هذا في طبيعة الأسباب التي جعلت للثورة أكثر جذرية وشعبية.

وعندما استقلت البلاد كان الإحساس بالتساوي بين الجزائريين في أوجه. ولمسنوات عديدة بعد رحيل المستعمر ظل المواطن الجزائري يشعر أنه لا يوجد جزائري آخر أفضل منه، وبدا أن الجزائريين يمثلون نسخة بشرية مكررة ملايين المرات. إن هذا الشعور بالتساوي الإنساني بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية هو شعور يمكن تفسيره وفهمه، فقد سحق المستعمر شعباً بأسره، وحين رحل، ترك الملايين في حالة تكاد تكون متماثلة.

إن التفاوت الطبقي أمر يرقى إلى حدود المسلمات. ويبدو مقبولاً بحكم التعود وبحكم القيم المتوارثة. لكن الأمر في الجزائر مختلف، فالتفاوت الطبقي ليس كدراً، وهو أمر لا يبرره المألوف أو تسنده قيم راسخة. وهكذا فإن الذهنية الجزائرية لا تعلم بأن هناك من يستحق امتيازات خاصة. إن الشعور بالتساوي هو شعور مكثف مركز فريد لدى الجزائريين وله جذوره في المرحلة الاستعمارية خصوصاً.

وحتى اليوم نجد أن الحواضر الجزائرية لا تعرف ما يسمى بالعائلات المتنفذة، بخلاف معظم المجتمعات العربية، ففي الجزائر ثمة أشخاص لائقون لكن أحداً لا يعرف أسماء عائلات نافذة.

لقد انعكس الشعور بالتساوي نفسه بحالة من السخط والاحتجاج على الشرائع التي أثرت على حساب المجتمع مستفيدة من مواقعها ونفوذها في الإدارة، وهو شعور تغذت منه موجة التمرد المدني في الثمانينات، ونجحت القوى الإسلامية بتسييسه وركوب موجته.

ثانياً- المعاناة القومية عامل تكوين وتأييد.

من الصعب جداً أن يناقش باحث ما الأصول البعيدة لشعب ماء، ومن الصعب أيضاً أن يحاول الباحث جر شعب إلى موضوع خلقي كهذا الموضوع، إذ إن تحضر الإنسان وجنية التحذيات التي تواجهه جعلته يتجاوز بدرجة كبيرة التدقيق في مثل هذه الأصول.

ويحذر جدل لم يتوقف في الجزائر حول الأصول البعيدة للبربر، ليسرهن البعض أنهم قومية متميزة، بينما يبرهن البعض الآخر أنهم عرب قدامى. ويصر كثير من المثقفين والباحثين من البربر، ناهيك عن العرب، على أن البربر عرب قدامى^(١٦) قدموا من اليمن وبلاد الشام. إن قبائل البربر معروفة جيداً في تاريخ العرب مثل كتامة وصنهاجة، وزاوية، زناتة، هواة، ولها مساهمات كبرى في الحضارة العربية والإسلامية سواء في المغرب العربي أو إسبانيا أو المشرق العربي، ونلاحظ حتى اليوم شيوخ الأسماء التي تنتمي إلى القبائل في معظم بلاد المشرق العربي.

ومنذ أواخر الثمانينات يميل مغلو البربر المسيحيون إلى تعميم اسم الأمازيغ على أنفسهم بدلاً من اسم البربر، والأمازيغ تسمية واردة منذ القديم في التاريخ العربي نفسه، أما في الجزائر فالاسم الأكثر شيوعاً هو "القبائل" ولغتهم تدعى "القبائلية"، أو "الأمازيغية" وفق الاتجاه الجديد. لكن هذه اللغة تنفرد إلى أربع لهجات رئيسية في الجزائر^(١٧). وجميعها ظلت غير مكتوبة حتى وقت قريب. ومنذ عشرين سنة تقريباً نشط بعض المثقفين بكتابتها بأبجدية لاتينية، بينما اختار البعض أبجدية أخرى هي لغة ما زالت محدودة

(١٦) إن الأصول القومية البربر أصبحت مثارا للجدل منذ أن زعم الفرنسيون أنهم باحثون من أصول يوربية من شبه جزيرة إيبيريا، بيد أن باحثين من قسبر قسهم يبرهنون على أن "قسبر" عرب قدامى وهذه قضية هي حوران كتاب محمد فطمار العربي، وهو من بربر المغرب، صدر الكتاب عن المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، المغرب، ١٩٩٣. أما الماكن المغربي البارز عبد الله الحويكي في يوضح تماماً التزام قسبي فرد البربر إلى أصول عربية ويرجع قولهم نتائج هجرات عربية قديمة.

(١٧) إن القبائل هي وصف لسكان بجاية وتندري، أوز، ولا تشمل البربر جميعاً. فهناك إضافة إلى قبائل يوج والزاوية سكان جبل الأزرار، والزاوية والظنوني، ولكن لغة من هذه القبائل الأربع لهجة خلصة بها وهم غير قادرين على التواصل بينهم بلهجة هذه القبائل. وتند اللغة العربية لغة للتواصل بين القبائل منهم. أما الفرنسية فهي لغة التواصل حادة بين القبائل. وتند القبائل من بين هذه القبائل بالإصرار على تسمية اللغة الأمازيغية، أما الفئات الثلاث الأخرى فلا تظهر حماساً في هذا الاتجاه. انظر: د. سيد الدين إبراهيم، همل والفصل والأصراق - همل القبائل في الوطن العربي، مركز ابن خلدون، ط٢، القاهرة، ١٩٩٤.

الاستعمال. ويلاحظ أن زعيماً بارزاً هو السيد حسين آيت أحمد، أيّد استعمال الحروف اللاتينية لكتابة الأمازيغية وهو نفس الموقف المؤيد من طرف حزب التجمع^(١٨).

وعلى مدى مئات السنين تمازج العرب والبربر إلى حد كبير ولم تتشعب بينهم خلاقات أو نزاعات ذات شأن، وعاشوا شعباً واحداً موحد الأمال والألام. ويتركز البربر اليوم في الجبال، شرقي الجزائر، وأهم منهم تيزي أوزو وبجاية، غير أن ذلك لم يمنع انتشارهم في أماكن أخرى، فوجودهم ونفوذهم في الجزائر العاصمة ملحوظ ومهم جداً^(١٩). وهم لا يتصرفون بوصفهم كتلة متمايزة إلا على مستوى جهوي محدود. وقد أثّرت الفترة الاستعمارية للفرنسيين أن يجربوا العبث بوحدة الشعب فبذلوا جهوداً لا يُقاس بين العرب والبربر إلا أن فشلهم كان كبيراً، فعندما اندلعت ثورة التحرير الوطني برز الكثير من قاداتها من البربر بالذات، أمثال صيرروش، عيان رمضان، كريم القاسم، حسين آيت أحمد، وتميزت مناطقهم بكونها محارق حقيقية لقوات المستعمر.

وتكفي دراسة تاريخ الجزائر أن البربر كانوا شديدي الاعتزاز بالعروبة أمة ولغة، ويبرز بهذا الصدد تاريخ مدينة بجاية ودورها^(٢٠).

في أواخر الأربعينات برزت ملامح تمايز جهري بربري عبر عنه السيد حسين آيت أحمد إلا أنه لم تكتسب أهمية ذات شأن، وعقب إعلان استقلال الجزائر بوقت قصير قاد الأخير تمرداً في منطقة القبائل ضد حكومة السيد بن بلة انتهى سريعاً^(٢١) إلى الفشل. لكن جمرات التمرد في المنطقة خفتت ريثما تطاير عنها الرماد ثانية عقب وفاة الرئيس بومدين في ربيع ١٩٨١، وأنداك لم تكن الحركة الثقافية البربرية شعبية العمق، فقد انحصرت بجهود الطلاب الجامعيين الذين رفعوا شعارات تطالب بالاعتراف بحقوقي ثقافية للبربر، وظلت هذه المطالب محصورة ومحاصرة فقد اتسم الموقف الرسمي

(١٨) ليس للأمازيغية صوت مكتوب وما زالت تكتب ولا تكتب ولكن هناك كتابة قديمة لها تسمى الفينيق وأيضاً نسط دماة الأمازيغية قديم إلى كتابتها بالحروف الفاتينية. ويلاحظ هذا الاتجاه حزب التجمع وكذلك السيد حسين آيت أحمد.

(١٩) إن نفوذ القبائل في الجزائر العاصمة شديد الفوضوح وهو نفوذ يفسد بمرات زرعهم القسدي ولا يوجد من يعارض على مشاركتهم الراسمة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولم تملكهم أية حكومة جزائرية كاتبة.

(٢٠) يمكن فرجوع لكتاب مبارك بن محمد الميالي، مصدر سبق ذكره.

(٢١) لم يكن التمرد الذي قاد السيد حسين آيت أحمد تعبيراً جهوياً مطناً، كما أن الحكومة الجزائرية لم تنتظر إليه بهذه الصلابة، وبذل الأمر مصوراً بمجموعة متمردة على السلطة المركزية لأسباب سياسية محضنة.

برفضه القاطع لها. ولم تأخذ الحركة البربرية بعداً شعبياً إلا في السنوات العشر الأخيرة. وموضوعياً فإن مظاهرات تشرين أول / أكتوبر ١٩٨٨ التي قادها التيار الإسلامي هي التي فتحت الطريق أمام الحركة البربرية لتأخذ هذا المدى الشعبي، فأصبح تشكيل الأحزاب السياسية قانونياً. وإلى تلك التظاهرات يمكن تحديد تاريخ التحولات الأخيرة المهمة في الجزائر، فقد فتحت ثغرات واسعة في جدار التماسك الرسمي، ونقلت البلاد من عهد تميز باحتكار النشاط السياسي إلى عهد التعددية الحزبية بكل ما يرافق ذلك من ممارسة المجتمع لحريته في التعبير عن الرأي.

يعد حزب جبهة القوى الاشتراكية F.F.S الذي يقوده السيد حسين آيت أحمد، وحزب التجمع لأجل الثقافة والديمقراطية R.C.D الذي يقوده الدكتور سعيد سعدي، الحزبين الأكثر تأثيراً في منطقة القبائل (بجاية، تيزي أوزو). ورغم الخلافات العديدة بين الحزبين إلا أنهما يتفقان على ضرورة اعتماد اللغة الأمازيغية وجعلها لغة رسمية، بما في ذلك اعتمادها لغة للتعليم إلى جانب اللغة العربية^(٢٢).

يتميز البربر بمستوى تعليمي سمح لهم بنسبة مشاركة مهمة في الحياة الجامعية، وكذلك في الحياة السياسية الحزبية^(٢٣).

بيد أن ما هو جوهري في هذا الشأن هو أن البربر لا يتحركون بوصفهم كتلة قومية منسجمة، ولا توجد شحنة جهوية واضحة نسبياً، اللهم سوى في منطقتي بجاية وتيزي أوزو. ولا يوجد أي حزب سياسي أو شخصية سياسية تعرف نفسها كحزب أو كشخصية بربرية، فجميع الأحزاب تصير على وطنيتها وترفض أي وصف لها بالجهوية أو العرقية. لكن نفوذها الملموس حتى الآن، في مناطق محددة، يكسبها سمة جهوية ضيقة.

يتوزع البربر على مختلف ألوان الطيف السياسي الوطني، بما فيها الاتجاهات الإسلامية والقومية العربية والوطنية كجبهة التحرير الوطني، مع

(٢٢) حظيت المطالب الأمازيغية الثقافية بتجاوب متزايد لكنه محدود من جانب الحكومة الجزائرية ولم يصل بعد لمستوى مقبول من جانب دعاة اللغة الأمازيغية.

(٢٣) أيدت البعثات للتشويرية انضماماً خاصاً بمنطقة القبائل في فترة الاستعمار، مما كفل له لكون الأثر في ظهور صند كبير من المنتمين متأثرة باقي المناطق.

تفاوت نسبة توزعهم الحزبي. ولا يوجد من يطرح حتى اليوم أية مطالب انفصالية استقلالية ولو على مستوى الإدارة الذاتية على أساس قومي أو لغوي، إذ تنحصر المطالب في البعد الثقافي اللغوي.

إن درجة التماسك الوطني عالية بما لا يسمح بأي تسرب أجنبي عبر هذا المدخل، مع الاستبعاد الثابت للشوء حركة انفصالية تحظى بمصدقية شعبية.

وحتى الآن يمكن التعامل مع خصوصية لغوية وكذلك خصوصية سياسية للبربر، ففي أهم حدثين في السنوات الأخيرة برزت خصوصية مناطق القبائل (بجاية، تيزي أوزو) بجلاد:

* في الانتخابات النيابية ١٩٩١ حين فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مختلف أرجاء البلاد، باستثناء المناطق القبائلية، وربما عبر فشل الجبهة هناك عن موقف اعتراض على التعميم المحتمل للغة العربية.

* في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، حين فاز الرئيس الأمين زروال بنسب متفاوتة في مختلف أرجاء البلاد، مع الاستثناء الجهوي المثنى فقد تغلب منافسه القبائلي الدكتور سعدي بنسبة تزيد عن ٨٠%، ومرة أخرى كان الانحياز الجهوي شديد الوضوح.

أخيراً، إن أي مراقب لا يستطيع أن يقرأ الخارطة الجزائرية دون رصد مفتوح لحركة هذا العامل ومماره.

ثالثاً - العامل الثقافي: الخلفية، التقاطعات الثقافية السياسية.

أبدى جنرالات فرنسيون ساهموا في الاحتلال الفرنسي للجزائر في القرن الماضي عن إعجاب كبير برقي السكان ومذنبتهم، لقد وصف هؤلاء جمال بيوت الجزائريين وحدائقهم. بينما تحدث جنرالات آخرون في محافل رسمية عن وجود المدارس في القرية الجزائرية إلى جانب التعليم الديني. ولم يطل

الوقت عندما شرع المستعمر الجديد بتبني سياسة قادت إلى تعميم الجهل بموازاة (همال مقصود للتعليم)^(٢٤).

وعندما استقلت الجزائر كانت الأمية أكبر تحدياتها وأخطرها، فقد فاقت نسبتها ٩٠%، ومن بين عشرة ملايين جزائري آنذاك كانت الجامعة تضم نحو أربعمئة طالب، وهي جامعة كانت حكراً على أبناء الأوروبيين^(٢٥).

دفع المستعمر اللغة العربية إلى المؤخرة، إلى الذاكرة الخلفية وإلى هوامش الحياة، فاسحاً المجال للغة المستعمرين.

لكن الجزائر على المدى البعيد تأثرت بالنتائج التالية:

- * نسبة الأمية العالية أثرت بدورها على مختلف المجالات.
- * إن القلة المتعلمة كانت في الغالب تجيد الفرنسية دون العربية، الأمر الذي مكناها من تسير الإدارة الرسمية في بدايات الاستقلال، يضاف لهذا استعانة الدولة الفتية بموظفي الإدارة الاستعمارية السابقة.

وتحدثت بعض الدراسات عن أن نسبة هؤلاء اقتربت من ٥٠%. وهذه الفئات لم تتوقف عند إيداء الانزعاج من صليبة التعريب بل سعت حثيثاً في محاولات إفشالها أو عرقلة تقدمها، وهي عملية خلقت حتى اليوم تشوهات ثقافية واجتماعية خطيرة.

إن هذه الفئة لعبت دوراً مهماً في الحياة العامة للمجتمع دون أن تتمكن من قيادته على نحو مكشوف رغم قدرتها العالية على التأثير في المجال التنفيذي.

- * الازدواجية اللغوية في الحياة العامة والتعليم بمختلف مراحله، فقد تعايشت اللغتان العربية والفرنسية سلباً، في جو تنافسي حاد.

لقد اختارت القيادة السياسية للبلاد الشروع في خطة تعريب شاملة، وخاصة في حقل التعليم، وحققَت نجاحات هائلة لا يمكن الارتداد عنها الآن، وباتت اللغة العربية اليوم لغة جميع مراحل التعليم ولغة الأجيال الفتية

(٢٤) يمكن العودة إلى: مصطفى الأثر، «الجزائر، الأمة والمجتمع»، ترجمة عن الفرنسية حلي بن جيمس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٢.

(٢٥) في مرحلة الاستقلال بنت الجزائر عشرات الجامعات والمعاهد العليا وربما تكون هي البلاد الوحيد في العالم الذي واصل تأمين ملح حاجة لكل طالب جامعي دون النظر إلى وضعه الاجتماعي. ويتعلق الأمر هنا بعدة مئات السرب الطلاب الجامعيين.

والشابة بغير منازع. لقد حققت هذه اللغة نصراً حاسماً تبدو معه اللغة الفرنسية في تراجع لا يتوقف كلفة أجنبية، لكن الأخيرة مازالت اللغة الأولى للشرائح البيروقراطية العليا والتكنوقراط وبعض الفئات الاجتماعية في المدن الكبرى.

وهنا لا بد من الإشارة إلى سوء فهم متبادل بين أنصار كل من اللغتين، فأنصار تسييد اللغة العربية يتهمون الطرف الآخر بأنه معاد للثوابت الوطنية للشعب الجزائري ومرجعيته الحضارية، وفي بعض الحالات يتهم البعض من أنصار الفرنسية بأنهم مجرد عملاء لفرنسا، بينما يرد أنصار اللغة الفرنسية بأنهم يتعاملون مع واقع لا دخل لهم في صنعه، وهناك أديب جزائري معروف، هو كاتب ياسين يرى أن اللغة الفرنسية هي "خنيمة حرب"، وبنقديري فإن ياسين يمتلك حجة معقولة في تنميته لأهمية اللغة الفرنسية كواحدة من أهم لغات عصرنا، لكنه تغافل عن المضمون المصلحي الاجتماعي الذي تتطوي عليه هذه المعركة ذات الظاهر اللغوي، كما تجاهل التوظيف الثقافي والسياسي لهذه اللغة ليس فقط ضد اللغة العربية بل ضد المصالح المادية المباشرة لغالبية الشعب الجزائري. ومن المفيد أن نلاحظ التوظيف الثقافي الخلاق لنفس اللغة في كل من تونس والمغرب، وهو أمر يلقي الترحيب حتى لدى أنصار اللغة العربية.

تتخندق في معركة الدفاع عن مواقع اللغة الفرنسية قوى وفئات عديدة ليست بالضرورة متطابقة الأهداف والمصالح، لكن الجامع بينها هو تصورها للضرر الناجم عن تسييد اللغة العربية. ذلك أن تراجع اللغة الفرنسية كلفة إدارة وتعليم وإعلام يعني حرمان فئات معينة من امتيازات اعتادتها، كما أن اللغة العربية لا تجد المضائق والاستفزاز من قبل البيروقراطية والتكنوقراط واليؤر المستلبة ثقافياً فحسب، بل ومن جانب قسم مهم من المطالبين بترسيم اللغة الأمازيغية كلفة وطنية رسمية، فهؤلاء وجدوا أنفسهم في خندق مضاد

لأنصار تعميم اللغة العربية، وهو أمر لا يعنى به عامة الناس بقدر ما يلحصر في عناصر محدودة رغم تأثيرها الدعائي.

ومن المناسب التذكير بأن المنادين باحترام اللغة الأمازيغية وترسيمها ليس لهم نفس الموقف إزاء اللغة العربية، فالبعض يراها لغة وطنية أولى، والبعض يناميها العداء جهلاً بها، أو نتيجة أوهام وغموض، أو نتيجة مصالح معينة. إن الموقف من اللغة العربية ليس مجرد موقف ثقافي لغوي خال من الانعكاسات السياسية. إن هذه الإشكالية الثقافية اللغوية هي تبع حقيقي رئيسي لتيار جزائري العزالي معاد للانتماء العربي للجزائر. ولعلّه من الإنصاف أن نشير إلى كون هذا التيار منحصراً في أطر نخبة ضيقة، وليس له وجود هيكلية مجسد وواضح في الخارطة السياسية لكنه يمارس تأثيره في مختلف التشكيلات السياسية من اليسار إلى اليمين، وله ثقل يعبر عن نفسه في وسائل الإعلام المكتوبة على الخصوص.

إن الإشكالية الثقافية هي إحدى أهم مفاصل الأزمة اليوم، وتحد مطروح. ويعتمد البعض إلى دفعها إلى السطح المكشوف عند ترتيب الأولويات، ولذلك فإن التأجيل لا يعني الإلغاء، فهذا البند مدرج بثبات على برنامج قوى سياسية مهمة.

إن محاولات الحط من شأن اللغة العربية، والإساءة إلى الوجه والعمق العربي للجزائر، والدفع بها للانسلاخ عن مرجعيتها الحضارية على طريق التغريب الشكلي، ساهمت بقوة في منح كل من التيارين الإسلاميين المعتدل والمتطرف، مصداقية شعبية. كما حصد هذا التيار ثمار الفراغ والعزل الثقافي التي أخضعت له الجزائر سنتين عديدة، إلى حد أن أدبياً ومتقفاً جزائرياً كالسيد الطاهر وطار، وصف الجزائر في أوائل الثمانينات بأنها صحراء للثقافة. والواقع أن القوى المتطرفة وحدها كانت المؤهلة للقطان

المر في صحراء ثقافية كان الخل بين وجلي في عملية تنمية الجزائر ما بعد الاستقلال فقد ارتفعت بجانب وهبطت بأخر.

رابعاً - العامل الاقتصادي

أدى الرحيل الهروي لأكثر من مليون مستوطن أوروبي في الجزائر، إثر إعلان الاستقلال، إلى استحواذ الدولة على عقارات ومساحات هائلة من الأراضي، فأصبحت مئات الألوف من الوحدات السكنية ملكاً للدولة الفتية وكذلك ملايين الهكتارات الخصبة. ولم يتأخر المواطنون في الريف والمدينة عن وضع اليد علىمتلكات مهمة، وقد تمت قونة ملكيتها لاحقاً. أعطت الدولة ذات التوجه الاشتراكي اهتماماً كبيراً بالفلاحة والفلاحين، وفي السبعينات منح الرئيس يومدين المزيد من الأراضي للفلاحين، ودعم التعاونيات الفلاحية وبنى مئات "القرى الاشتراكية" في إطار ما أسماه "الثورة الزراعية" التي انتهت عملياً إلى إهمال الفلاحين للأرض وتحويل مساحات كبيرة منها إلى أراض بور نتيجة انقفاص فلاحى الأرياف إلى المدن طمعاً بحياة سهلة مضمونة، وقد زحف العمران المنظم والمشوائي على مئات آلاف الهكتارات في أخصب الأراضي الجزائرية وفي مقدمتها سهل متيجة الذهبى، وبذلك تحولت الجزائر من مخزن غلال تاريخي إلى واحدة من أهم مستوردي المواد الغذائية.

إن النوايا الحسنة للرئيس يومدين وانحيازه الصارم للفلاحين لم يكن كافياً لتجنب النتائج المؤسفة في هذا الميدان.

وفي المجال الصناعي احتكر القطاع العام الميدان نفسه، والأمر عينه ينطبق على التجارة الخارجية التي احتكرت من قبل الدولة، وهي ممارسة منسجمة مع دولة ذات توجه اشتراكي معلن.

بنت الجزائر قاعدة صناعية غنية واسعة مازالت تشكل إحدى مفاخرها، لكن مشاكلها، على مستوى التسيير، كانت حرجة للغاية، فقد أصبح وجود الكثير من المؤسسات الاقتصادية مفتقراً إلى تبيير الاقتصادي إيجابي فضلاً عن أنها ملجأ للبطالة المقنعة.

وقد أمكن لعائدات النفط الطبيعي المباع للخارج أن يغطي الآثار السلبية لاختناقات كل من القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي. وحتى منتصف الثمانينات أمكن للدولة أن توفر للمواطن مستوى معيشياً يحسد عليه، فحتى الممكن كان يمنح له من الدولة مجاناً أو بأجر رمزي للغاية، وكذلك كانت كلفة المواصلات والكهرباء والغاز والمياه زهيدة للغاية، إضافة إلى التعليم والطب المجانيين.

في تلك الأونة كان مؤشر آخر يتحرك عكسياً وبخطورة كبيرة، فقد كانت أسعار النفط في انخفاض متزايد، بينما تصاعدت مديونية الدولة إذ تجاوزت الديون قصيرة وطويلة الأمد العشرين مليار دولار. وهو أمر كشف بقسوة عن هشاشة الوضع الاقتصادي للبلاد. لقد بات المستوى المعيشي وهماً وخادعاً ولا يتلامح مع القدرة الحقيقية للاقتصاد الوطني. وهي قدرة تنكث إلى حد أن الدولة باتت مجبرة على تغطية أكثر من ٦٠% من الاحتياجات الغذائية للشعب عن طريق الاستيراد من الأسواق الدولية. وعلى سبيل المثال فقد أجبرت العادات الغذائية للشعب الجزائري الدولة على تغطية فاتورة الحليب ومشغقاته التي تصل إلى نصف مليار دولار سنوياً. ولا يخلو الأمر من المفارقة، فمقابل هذا الانكشاف الغذائي تجد بلداً تصل مساحته إلى نحو ٢,٤ مليون كم مربع، ويتوفر على مساحة أرضية زراعية هائلة وتصل حصة الفرد إلى نحو ٢٥٠٠ متر مربع من الأراضي الخصبة، علاوة على ملايين الهكتارات من الأراضي الجبلية القابلة للزراعة، وفي تلك الأونة لم تظهر الشقوق في بنية الاقتصاد الوطني فقط بل اتضح كذلك اهتزاز القرار

المباسي واضطرابيه. وقد ألقى ضعف مركز الرئاسة، تحت قيادة الشاذلي بن جديد، أضواء كاشفة على التعايش الفاسد في بيروقراطية الحزب والدولة المهيمنة على القطاع العام.

إن القطاع العام بغناه الهائل في الأراضي والعقارات شكل المنبع الحقيقي للإثراء غير المشروع لشرائح وفئات ونخب مهمة في المجتمع مرسية الأساس المادي لتبلور تشكيل اجتماعي يسمو على بقية المواطنين بمكاسب وامتيازات ملموسة (ودون أن تتشكل طبقة منظمة تعي ذاتها إذ لم تتشكل بعد الحدود المعنوية والفكرية التي تعزز انفصالها وتنظيم اتصالها بالمجتمع) وقوام هذا التشكيل الاجتماعي الجديد المتربع على قمة المجتمع الجزائري شرائح البيروقراطية في الإدارة العليا والحزب والجيش على حد سواء. ورغم أن هذا التشكيل لم يرتق إلى مستوى طبقة اجتماعية تعبر عن نفسها سياسياً وتقصص عن نظرتها لقيادة المجتمع، ورغم الغياب المنظم الواعي لهذا التشكيل الاجتماعي، إلا أن حضوره المادي كان يقفاً العين تماماً في الحياة اليومية للمواطن العادي.

إن رصد المواطن العادي لهذا الانفصال والتمايز لهذه الطبقة الطارئة كان بداية سقوط اعتقاد عام كان يفترض التساوي بين أفراد المجتمع الذين دخلوا مرحلة الاستقلال على قدم المساواة. وعبر سقوط هذا الاعتقاد العام عن صدمة واسعة عبرت عن نفسها في انتفاضة الشارع في أكتوبر ١٩٨٨. إن الجزائريين الذين آمنوا بالتساوي فيما بينهم تملدوا بعنف ضد هذه الطبقة الخارجة على الإجماع، ذلك أنهم يشهدون ولادة هذه الطبقة لأول مرة.

لعبت مبادئ هذه الطبقة دورها في هز الوعي الجماعي بعنف، وتراقق هذا مع إخفاق التسيير الإداري الإيعازي لعملية التحويل الاقتصادي للمجتمع، وبالنسبة فقد الجزائريون الإيمان بفضائل العمل، العمل الجاد المنتج بوصفه

أساس الثروة ومبررها، فمالوا أكثر فأكثر إلى سلوكيات غير منتجة تبحث عن الربح السهل والسريع.

وفي مقابل هذه الطبقة الطفيلية التي ولدت في أحضان بيروقراطية الدولة والقطاع العام خلقت القاعدة الصناعية الواسعة طبقة عمالية مهمة لم تستطع أن تشكل الكابح الضروري للتحركات الخطيرة التي يتم على حسابها وعلى حساب منتجي الثروة الحقيقيين في المجتمع.

غير أن الآثار الجانبية للأزمة الاقتصادية - الاجتماعية لم تكن ثانوية، فقد أسفرت البطالة في صفوف الشبان عن نمو فئات هامشية غير منتجة تنظر إلى مجتمعها بمخبط. وهذه الهوامش تشكل اليوم الخزان البشري المضمون لقوى التطرف، وهي هوامش اجتماعية محبطة فقيرة لا تجد لها موقعا في مجتمعها (إلا بعد السيف، وهو مجتمع تزده اليوم على صورتها البائسة).

٣- اللوحة الحزبية، جذورها، تطلعاتها، تناسب القوى

منذ قيادتها ثورة الاستقلال أقرت جبهة التحرير الوطني مبدأ الانضمام الفردي لصوفها، واتسم تعاملها بالقسوة مع القوى السياسية الأخرى، موحدة أداة الثورة الوطنية في جبهة وحيدة، نافية أي تعددية سياسية في مواجهة المستعمر. ومن هنا كانت البداية في بروز الجبهة بوصفها حزبا سياسيا وحيدا في البلاد، انفرد في قيادة الثورة، وانفرد في بناء دولة الاستقلال، وذلك حتى أواخر الثمانينات، عندما أصبح تشكيل الأحزاب قانونيا.

في فترة النشاط السري نشط القليل من الشخصيات السياسية، وبعض الأحزاب كجبهة القوى الاشتراكية والشيوعيين الذين تعاونوا مع الرئيس بومدين، في حين التحق الإسلاميون أمام صرامة بومدين وتوجهاته

الاشتراكية. ثم عادوا ليرفعوا صوتهم مع الغياب المفاجئ للرئيس بومدين وحلول الشاذلي بن جديد رئيساً للبلاد.

وعلى وقع هزيمة الشتاء وهروبه وانتصار الثورة الإسلامية في إيران، تحرك الإسلاميون بحماس، فالتقى السيد عباس مدني خطاباً علنياً له أمام المصلين المحتشدين في وسط العاصمة حول جامعة الجزائر. وفي أول اختبار علني من نوعه كان رد فعل السلطات سلبياً، واستمر النشاط التصوي للإسلاميين، خاصة في المساجد وفي صفوف الطلاب الجامعيين، حيث لم تكن السلطات تمنع من إنكاء لمبة صراع كان يستقطب العناصر القومية إلى جانب الإسلاميين^(٢٦).

اتسمت العلاقة بين الإسلاميين والسلطة بالتذبذب، فتارة تغض الطرف عنهم وتارة أخرى تفلظ لهم القول. أما الذين تجاسروا على تجاوز أصول اللعبة وحملوا السلاح (مجموعة بويعللي) فقد سحقوا بحملة عسكرية مركزة في أواسط الثمانينات.

وهذا يجدر أن نذكر بأن هذه المجموعة الإسلامية التي ضمت عشرات المسلمين من أتباع بويعللي قد نشطت في منطقته البعيدة (الكابيتوس، براقي، الأربعاء، سيدي موسى، مفتاح)، وهي المنطقة التي تتميز اليوم بأنها الأكثر خطراً ودموية في الجزائر. وظلت طوال سنوات الأزمة المنطقة الأكثر تحدياً للنظام، وهي المنطقة نفسها التي برز فيها عبد القادر شبوطي كاسم أسطوري تتداوله الجماعات الإسلامية المسلحة.

تعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨ الفرصة التاريخية التي برزت من خلالها قيادات إسلامية كان لها شأن كبير. ففي ذلك الأسبوع الحافل بالمظاهرات التي صمت معظم المدن الجزائرية قاد الإسلاميون الحركة، وعلى رأسهم قلند شعبي شاب وهو أستاذ في المرحلة الإعدادية الشيخ علي بلحاج السجين السابق، والشيخ عباس مدني أستاذ العلوم الإنسانية في جامعة الجزائر، وكلن

(٢٦) كان نشاط الحركات الطائفية الإسلامية ملموساً، وعقب وفاة الرئيس بومدين تزايدت قوى الأمن من نشاطهم المادي للحركة اليسارية والبربرية وكذلك تسببوا بالهجوم للعنف الدموي، وكانوا يلقظون في جماعات تعد بالمشرفات والمفت من العناصر المسلحة بالصبي والسائل والفتيان المدنية ليهلجوا بالمناخنة الطائفية في الجامعات والأحياء الجامعية خصوصاً في العاصمة الجزائر.

عضواً سابقاً في جبهة التحرير الوطني، وسبق له أن استفاد من منحة دراسية حكومية إلى بريطانيا. برز القائدان فجأة بقوة ونجحاً بسرعة في تنظيم أنصارهما، ولم يكن هذا محض صدفة.

لقد أدت أحداث أكتوبر ١٩٨٨ إلى ارتقاء قبضة السلطة، ذلك أن الجزائر شهدت خلال السنوات الثلاث التالية تغيرات نوعية، فقد أقر دستور جديد تكيف مع الحقائق والمتغيرات المستجدة، وأزاحت عن قيادة حزب جبهة التحرير العناصر المتشددة كالسيد شريف مساعديه لصالح عناصر إصلاحية تبنت نهجاً ديمقراطياً في تسيير المجتمع، مثل السيد مولود حمروش الذي عين رئيساً للوزراء، وهو شخصية قوية وطموحة وحريصة على تمييز موقفاها. وفجأة ضاقت البلاد بعشرات الأحزاب السياسية وعشرات الصحف والمجلات. ولم تكن بنية المجتمع مستعدة لتلقي هذه "الصدمة الديمقراطية"، فلم يبق ملف لم يفتح في الجزائر، بل أن بعض القوى حاولت أن تعيد التاريخ إلى نقطة الصفر، إلى نقطة البداية متعائلة عن أصل الشعب الجزائري وجذوره^(٢٧).

عرفت الجزائر جدلاً عشوائياً مفتوحاً بكل الاتجاهات، وهو جدل لم يتخلف عنه أحد، ولم تحكم هذا الجدل أية ضوابط، ولم يعترف بأية ثوابت، ولم يلتوقف (أو يوقف) عند أية محرمات أو خطوط حمراء. فعروية البلاد، وإسلامها، ولغتها، وحضارتها قُتلت بحتاً، ومزقت إرباً سواء على صفحات الصحف، أو على شاشات التلفزيون، وفي كل مكان متاح، تنهال الشتائم على الجميع، وبات التشكيك يمس كل شيء. وفي لحظة مكثفة تم تعجير صمت دام ثلاثين سنة.

لقد افترس هذا الجدل المحموم سكان الشعب الجزائري ومكينته، فأرضنا إحساساً بالحيرة والضياح.

(٢٧) في مختلف وسائل الإعلام ظهرت آراء تهلمم الانكسار القومي للشعب الجزائري وفي صفحات غير مسبوقة في تاريخ الجزائر، وعرضت الأمة العربية إلى دعوت قاسية ومطاردة خاصة على صفحات الجريدة اليومية، وظهور استقطاب واضح في الصحافة اليومية والأدبية بحيث ظهرت صفات جعلت نشاطها مكرماً للدفاع عن الهوية القومية للشعب الجزائري. ساهم هذا الاستقطاب في تكوين المزاج العام، وأصبح حارس الإسلاميين ضد الأقليات الفكرية والسياسية والدينية المميزة بموقف مسيحي إزاء قومية وألفة للشعب الجزائري.

أما جبهة التحرير فقد وقعت فريسة سهلة لهذا الجدل الصاخب فسحقت معنوياتها، واستيحيحت أدبياتها، فكانت أول جزائري يذبح مذنباً معسلاً الرعب الدموي المتواصل حتى اليوم^(٢٨).

لم يعترف الجدل بأية مقدمات، فقد طعنت إنجازات البلاد ومكاسبها فصارت مجرد مؤامرات واختلاسات ورشاوى من الأجانب، ولم ينج مسؤول من الاتهام بالسرقة والفساد.

أسودت الصورة في أعين الشعب، ولم يبق شيء يدعو للأمل. من ثأبها هذه الصورة القائمة أطل السلاح برأسه، إذ لا يجوز القبول بمجتمع سيئ إلى هذا الحد. ووجد السلاح المبررات التي يبحث عنها وبات الكابوس الألفاني إمكانية متاحة: إذ وجد الحالون ضالّتهم، وأصبح حلم المهوسين بالمثال الجهادي الأفغاني ممكناً.

وقبيل الانتخابات النيابية الملقاة كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحدها تتقدم عندما كان الجميع يتراجعون فحصلت لجسائها الفراغ الثقافي والانهيار السياسي وأضافت إلى رصيدها الانفجالات التي أطلقتها حرب الخليج^(٢٩).

تميزت أطروحات الجبهة الإسلامية بالضبابية السياسية وبرنامجهما هو نوع من الإنشاء السياسي الاجتماعي لا يتضمن آلية قابلة للتنفيذ، وعلى غرار حركات إسلامية مشابهة فإنها اكتفت بالعموميات، مثيرة لواقع مريض فاسد، متمنية تحقيق أهداف سامية نبيلة، واعدة بأن الإسلام هو الحل، دون الخوض في التفاصيل. إن نشوء الجبهة الإسلامية يعكس تصورات ثقافية في جانب منه، وهو يمثل اجتهداً سياسياً لعناصر مشبعة بثقافة تقليدية ألهم حماسها على وجه الخصوص نموذج الثورة الإسلامية في إيران، والمقاومة الإسلامية للتدخل السوفيتي في أفغانستان. ولا يوجد أدنى شك بأصالة التيار الإسلامي في الجزائر وجنوبيته. وإن أي وصف له بالسطحية سيسيقوم على تجاهل مقصود لخصائص الشعب الجزائري وتاريخه^(٣٠).

(٢٨) إن ميل متعلق من قديم للصحة حيناً أو المشقة حيناً آخر، بدأ وكان الجبهة، صلبة الانضباط، ليست أكثر من مجموعات من المرشدين والفتيان، ومن أمثلة لتسميم الدجاجة إليها ضلّ ما قاله رئيس الوزراء الجزائري السيد عبد الحميد الإبراهيمي بخصوص رشوة المسؤولين والكرار التي قدراها بسبعة وخمسين مليار دولار وهو رقم عراقي لم يستطع لاحقاً التبرئة على صحته.

(٢٩) لو جدت أزمة الكويت مرجعاً مثلاً من السياس والاضطرار القومي لدى الجزائريين وكان الانتصار العراقي في مجابهة الولايات المتحدة كسما، ومع ذلك فإن الموقف من الكويت لم يكن حدائق وردهم أن تقليد العراق كان عاماً إلا أن الإسلاميين برزوا كقوة نافذة للتشريع مستفيدة من الثورات التي أصبحت للحرب بسمة عزز صليبي جدد.

(٣٠) من مثلاً سابقة مشروها في صحيفة العهد الأسبوعية الأردنية في مستهل سنة ١٩٩٦.

إلى جانب الجبهة الإسلامية يضم التيار الإسلامي تشكيلات عديدة أخرى أهمها وأكثرها تأثيراً:

حماس: يقودها الشيخ محفوظ نحاح وهو اتجاه إسلامي عروبي معتدل يتميز بنزوع للحوار ونبذ صريح للعنف. وقد تميز دوره لنجاة الضعف الذي من الجبهة الإسلامية باعقال قادتها وحلها قانونياً وترشح الشيخ لنحاح للانتخابات الرئاسية حاصلاً على نسبة معتبرة. والعلاقة بين حماس والجبهة الإسلامية ليس ودية رغم أنها ينتميان للتيار الإسلامي نفسه، ويتعرض شخص الشيخ لنحاح إلى هجمات دائمة من جانب أنصار الجبهة الإسلامية. وهناك من يتهمة حتى الآن بأنه يتحمل مسؤولية تصفية "بوعلي". ويقوم الشيخ لنحاح صلات قوية مع الحركة الإسلامية على المستوى العربي والدولي^(٣١).

النهضة: حزب إسلامي أقل نفوذاً من حماس يقوده الشيخ جاب الله. يتميز كذلك بنزعة حوارية سلمية.

حزب التجديد الجزائري: حزب ليبرالي يمثلهم الأفكار الإسلامية المستبصرة للمفكر الإسلامي الجزائري مالك بن نبي. وقد ترشح زعيم الحزب السيد نور الدين بوكروح لمنصب رئاسة الجمهورية منافساً للرئيس الأمين زروال.

الأحزاب البربرية: وهذا وصف سطحي وواقعي في أن واحد. ومسطحيته تتضح في أنه لا يوجد حزب سياسي يعلن نفسه بربرياً، أي أنه يحصر نشاطه في منطقة وجهة محددة. ويحصر أهدافه في خدمة فئة معينة من الشعب. وترفض كافة الأحزاب أن توصف بأنها جهوية بربرية. ومن الواضح أنها أحزاب وطنية وتطمح لدور وطني يتجاوز حدود التعريفات الجهوية الضيقة.

(٣١) يتميز الشيخ لنحاح بشعده على الانتماء العربي الموزن إلى جانب مسكه بالتيار الإسلامي وأي هذا الجانب يبدو موقفه أكثر وضوحاً وقوة مما هو عليه حال الجبهة الإسلامية للتفلا. وحزب الشيخ لنحاح موقفه السياسي مختلفاً من الحل الرسمي للجهة الإسلامية للتفلا. ويحزب حزبه شافت قوة سياسية في الجزائر.

أما واقعية الوصف فتتضح في أن قياداتها ونشاطها وقاعدتها البشوية ذات صبغة جهوية كما أن برامجها تتميز عن باقي الأحزاب الوطنية بتبنيها مسائل جهوية ثقافية لغوية.

وأهم هذه الأحزاب:

حزب جبهة القوى الاشتراكية: وهو الحزب العريق في منطقة القبائل ويقوده السيد حسين آيت أحمد. القائد الوطني البارز.

ونفوذ الحزب هو السائد في منطقة القبائل (بجاية، تيزي أوزو) وإلى حد ملحوظ في البويرة والعاصمة.

يعيش قائد الحزب في المنفى طوعاً، وفي منفى ينظر للجيش بارتياح صريح وهو يحسب السلطة على الجيش صراحة. ويطالب بتحسين الجيش سياسياً. وموقفه من الجبهة الإسلامية للإنتفاذ يتلخص في معارضته لإلغاء نتائج الانتخابات النيابية، ومطالبته بالحوار مع قيادة الجبهة واعتبارها طرفاً رئيسياً في الحوار الوطني. وبصدد هذا الحزب تظهر جلياً الأهمية الشخصية لقائده الرمز ومن المشكوك فيه أن يتمكن من الحفاظ على حجم نفوذه الحالي وهو نفوذ يلاقي مزاحمة متزايدة من قبل قوى منافسة صاعدة.

حزب التجمع لأجل الثقافة والديمقراطية: يقوده الدكتور سعيد سعدي. ظهر الحزب في أواخر الثمانينات محمولا على موجة الممارسة الديمقراطية التعددية التي أعقبت أحداث أكتوبر ١٩٨٨. يتميز السيد سعيد سعدي بدناميكية كبيرة وحضور إعلامي فعال، وهو يتغذى على حساب نفوذ تقليدي للسيد حسين آيت أحمد في منطقة القبائل، ويحز الحزب مكاسب طردية بهذا الاتجاه، ويمكن عدّه منافساً حقيقياً لجبهة القوى الاشتراكية وإن كان ينطق معها في وجوب ترسيم اللغة الأمازيغية. وهو يمثل تطلعات أئير الية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وهو حزب ذو توجه علماني وتصفه

أوساط واسعة بأنه استقصائي في موقفه من الجماعات الإسلامية وألغى حلاً وسطاً ويشدد على ضرورة سحق هذه القوى. أما موقفه من الانتماء العربي للجزائر فقد ألب وحرص عليه القوى القومية العربية والإسلامية. وهو موقف متروك للغموض والتأويل ولا يمكن العثور على نصوص صريحة معادية للانتماء العربي للجزائر. لكن برنامج الحزب مبني على تجاهل مقصود لهذا الانتماء ويتم تغليف هذا الموقف بعبارات معروفة الدلالة من طراز الجزائر تنتمي إلى حوض البحر المتوسط وهو طرح يعيد إلى الأذهان أطروحات العناصر الانعزالية في أقطار عربية أخرى كمصر ولبنان. وهو طرح يغمض عينيه عن حقائق الواقع. وفي أحسن الحالات فإن الحزب ينظرو للجزائر كأحد أقطار المغرب.

إن محدودية نفوذ الحزب على المستوى الوطني تعود إلى معاداته القطعية للتيار الإسلامي الحزبي، وموقفه الغامض من الانتماء العربي للجزائر وهو موقف له ترجحات سلبية في الممارسة اليومية، وكذلك لونه الجهوي، بشخص قائد وقاعدته البشرية، وموضوعه اللغوية التي يرى فيها البعض بذرة انقسامية، وهو أمر يفقده تأييد غالبية الشعب الجزائري.

وخارج دائرة نفوذه الجهوية يحظى الحزب بتأييد المتشبهين بسيادة اللغة الفرنسية ومساندتهم، وترى فيه فئات من المثقفين الليبراليين كاحباً للنموذج الديني. ويحظى الحزب إعلامياً بحضور مكثف.

وبتقدير فإن السيد سعدي المرشح لرئاسة الجمهورية مؤخراً زعيم سياسي قادر على التطور باتجاه نبد المواقف المتطرفة (خاصة موقف حزبه تجاه العمق العربي للجزائر) وهو تطور يستطیع نقله من دائرة النفوذ الجهوي إلى دائرة النفوذ الوطني.

الأحزاب اليسارية الماركسية: يمثل حزب التحدي بزعامة السيد الهاشمي الشريف امتداداً لحزب الطليعة الاشتراكية مع التحرر من الأتقال

الأيديولوجية الماركسية، وهو يمثل صيغة اشتراكية ديمقراطية إلى حد ما. ورغم الرزاة التي تميز قائد الحزب، ونخبة متقفيه، فإن دوره هامشي في الحياة العامة، وفي الانتخابات النيابية المغلقة حصل على نتائج هزيلة للغاية. وعلى يساره تتواجد مجموعات تروتسكية أبرزها، الحزب الذي تقوده السيدة لويزة حنون التي تحتفظ بعلاقات ودية مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

حزب جبهة التحرير الوطني: الجبهة التي قادت الجزائر في حرب الاستقلال الوطنية والحزب الذي قاد البلاد في مرحلة الاستقلال.

ظل دور الحزب قويا بالتعاون مع الجيش لكنه لم يتمكن من لعب دور مستقل حتى في عهد الرئيس بومدين والعلاقة بين الحزب والجيش هي علاقة داخلية ففي الأصل ليس ثمة تمييز بين الحزب والجيش حيث الجيش هو جيش جبهة التحرير الوطني. ولأنه حزب حاكم وحيد، فقد كان حزبا ودولة في آن معا، ويمكن القول أن الغالبية الساحقة من ضباط الجيش حتى وقت قريب هم مناضلون في جبهة التحرير، وبالتالي فمن الطبيعي الافتراض أن نفوذه ما زال قويا في الإدارة والجيش. والسلطة الحالية بما فيها الرئيس في غالبيتها العظمى تنتمي إلى جبهة التحرير الوطني. وهذا لا يعني أنها تعتبر بالضرورة عن موقف الجبهة^(٢٢).

تعيش الجبهة حالة من التراخي ورغم الرصيد والتجربة والخبرة لـ تسترجع بعد مكائنها القيادية في المجتمع. وتمتاز الجبهة بأنها تضم أفضل الأطمق السياسية القيادية في البلاد. إن معظم القادة السياسيين ذوي الخبرة والحكمة، هم قادة جبهة التحرير نفسها لكن غنى الجبهة بالقادة السياسيين الكبار لا يخلو من سلبيات كبيرة، فهؤلاء القادة غارقون في لعبة صراع المحاور والأجنحة التي أدت إلى شل فاعلية الجبهة بحيث تبدو الجبهة مفتقوة إلى روح المبادرة. ويوصفها في موقع قيادة الدولة لسنين عديدة، فقد اكتسب معظم قادتها نمط تسيير بيروقراطي مما عزل الجبهة فعليا عن قواعدها

(٢٢) تغير الأمر الآن بعض الشيء تغير صليح جبهة التحرير نظرا لحلول قيادات عسكرية شابة محل القيادات الجمهورية القديمة وكذلك نظرا لتشكيل حزب جديد هو التجمع الوطني الديمقراطي الاكثري للنظام وإن كان الحزب الجديد يظل إلى حد ما ولصدا من الطلائع السياسية لجبهة التحرير.

وصمتها الشعبي بمواجهة حملة تشهير ضدها لم تتوقف منذ أحداث أكتوبر ١٩٨٨. وعلى المدى المنظور لا يوجد بديل سياسي لجبهة التحرير، فهي الحزب الرئيسي الوحيد الذي يصلح على الدوام بين الجزائر وتاريخها، وبرنامج الجبهة ما زال الأكثر جدية والأعمق فهما للظروف وللشروط الداخلية والخارجية على المستويات الإقليمية والعربية والدولية.

٣- الديمقراطية القائمة والانتخابات النيابية الملغاة.

يرد البعض سبب العنف الجنوبي المتزايد إلى حرمان الجبهة الإسلامية من التمتع بثمار نصرها الانتخابي. إن الاستنتاج هنا لا يستند إلى مقدمة مسلم في صحتها. وهي مقدمة يمكن مناقشتها^(٣٣).

في تقديري تتحمل إدارة الرئيس الشاذلي المسؤولية تاريخياً عن المسار المؤلم الذي آلت إليه أحداث أكتوبر ١٩٨٨. لقد كانت إدارة ضعيفة وليس الضعف مسؤولية الرئيس الشاذلي. فهو رجل جاء إلى الحكم زاهداً بغير رغبة ذاتية. كان رئيساً حمله الحل الوسط إلى موقعه.

أثر مصادرة تامة لحرية التعبير عن الرأي عقب الحصول على الاستقلال أطلقت هذه الإدارة قدراً من الحرية انفجر كالبركان من جوف مليء بالطاقة الحبيسة، ولم تتدرج في إطلاق عملية التغيير. كما لم تحدد استراتيجية وطنية لها ثوابتها وأسسها وضوابطها. إنها إدارة ضعيفة لم تكن مؤهلة لهذا الدور. لقد وصل الرئيس الشاذلي الذي يعيش اليوم في الظل إلى السلطة كحل وسط بين قطبي الحزب الأقوى والأفدر، عقب وفاة الرئيس يومدين، وهما السيد يحيوي والسيد بوتليقة.

وعوض أن تكون الانتخابات المخرج من الأزمة فإنها كانت إيذاً بفقدان السيطرة على الأزمة وإطلاقها لمدى أبعد.

(٣٣) نظم الرئيس شاذلي بن جديد الانتخابات النيابية في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١ حيث فازت الجبهة الإسلامية في الدورة الأولى بـ ١٨٨ مقعداً من أصل ٢٢٢ مقعداً بينما لم تحصل جبهة التحرير الوطني سوى بـ ١٦ مقعداً.

وليس من الواضح لماذا نظمت إدارة الشاذلي الانتخابات في الوقت الذي كانت نتائجها معروفة مسبقاً فهل انطوى الأمر على تقاسم للسلطة بين الطرفين؟ هل أراد الرئيس المنبثق من صفوف الجيش أن يتخلص من تأثيره الحاسم؟ هل أراد التخلص من ضغوط مراكز القوى في الإدارة والحزب؟

ربما نظم الفريق الرئاسي صفقة ما مع قيادة الجبهة الإسلامية فمن المستبعد أن يكون كل شيء تم ببراءة وروح رياضية عالية إذ أن الأيام التالية مباشرة أوضحت أن الجيش لم يكن في خندق الرئيس.

أوقعت الانتخابات الجزائر في ورطة لا مخرج لها ومن هنا يتجه الشك نحو الذين نظمو الصفقة، لقد كانوا يريدون وضع منافسهم أمام الأمر الواقع الذي تشكل الفوضى البديل الوحيد له.

كانت الانتخابات وفق التوقيت وليس وفق المبدأ مغامرة مكشوفة ولا يمكن التدرج بالديمقراطية وتوظيفها عشوائياً وانتخابياً في لحظة أخذت ملامح منعطف بين السلم المدني والفوضى الدموية.

كانت النتائج نصراً لحزب وهزيمة لشعب ولوطن، فقد حصلت الجبهة معظم مقاعد الدورة الانتخابية. إنه نصر له مضمون اللغز. حصلت الجبهة على نصر انتخابي وليس على إجماع وطني وهو إجماع غير وارد نظرياً أو فعلياً، لكنه بتحليل الأرقام يتضح أن الجبهة حصلت على تأييد ربع عدد أولئك الذين لهم الحق بالتصويت، أي أن واحداً من كل أربعة جزائريين صوت لصالح الجبهة. وهناك ثلاثة جزائريين من أربعة يتراوح موقفهم من الضدية إلى اللامبالاة. ويتقديري فإن النصر الانتخابي في هذه الحالة يصبح مضللاً. نحن أمام حزب عقائدي واثته فرصة نظيفة للانتفاض على السلطة بمقاييس الشرعية القائمة، ولديه رؤية شمولية معروفة سلفاً. وفي أقل التقديرات فإنها تعطي لنفسها حق فرض تصوراتها على المجتمع. فهي مسبقاً تطرح إعادة

تصميمه، إنها تحويل ثوري للمجتمع ولا يوجد أي ضمان بأنها لن تتدخل المجتمع في خضم دوامة شوهدت ملامحها في مجتمعات أخرى.

الآن بعد تبذد قوة المفاجأة يمكن استنكار أهم عناصر الصورة.

أولاً: ضمنت الجبهة الإسلامية صوتاً من كل أربعة أصوات مثيرة بذلك إلى لصر بأغلبية انتخابية وليس بأغلبية اجتماعية حتى على المستوى العددي.

ثانياً: إن تحليل الفئات التي صوتت لصالح الجبهة الإسلامية وشكلت الربع الفائز يعطي دلالات مهمة عن توجهات القوى الحية للمجتمع وخيارات الفئات الاجتماعية الربة وغير المستقرة، البطالون، النساء الأميات، ومن المؤسف أنه لا تتوفر لدينا دراسة تحليلية تبين أثر هذه الفئات في صياغة النتائج الانتخابية.

ثالثاً: توافق الفوز الانتخابي للجبهة الإسلامية مع تصاعد حدة الخلافات مع قيادات الجيش^(٢٤).

رابعاً: إن مناطق متميزة صوتت بقوة ضد الجبهة الإسلامية معبرة عن اعتراض جهوي وبغض النظر عن مبرراته فإنه إشارة خطيرة لصانع القرار السياسي الوطني في وقت وظرف دولي بالغ الخطورة اكتسبت فيه القوى العالمية الكبرى حق التدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث. وهي حالة تبث ملامحها إثر حرب الخليج حيث سقطت الحدود بين المشاكل الداخلية. والمشاكل الدولية

خامساً: إن الاعتراض الإقليمي والدولي على النتائج المترتبة على الانتخابات من شأنه الزج بالبلاد في نزاعات محتملة مع محيطها وعالمها.

(٢٤) طيلة سنوات الاستقلال كان الجيش الجزائري خصماً ثابتاً للإسلام السياسي خصوصاً أثناء حكم الرئيس بن بلة والرئيس هواري بومدين وخشى في عهد الرئيس الشاذلي، لأن الجيش سبق بالقوة لمركبة المسلمة التي قادها بومدين في جبل البليدة. إن تزييع العلاقة بين الطوائف ورشح اليهودي للاستطاب في خلق مجابهة الإسلام السياسي.

إن عناصر الصورة لا تقرر إلى جانب أي طرف يقف إلى الحق لكنها تقرر أن الجميع في الجزائر في ورطة، وجدية الورطة وعسرها تكسر جسامه المسؤولية التي تتحملها كافة الأطراف.

هناك إصرار يتسم بروح مدرسية وتطهرية على وجوب السماح للجبهة الإسلامية ترجمة فوزها الانتخابي في الخطوة التالية وهي حكم الجزائر، وذلك حق لها نظرياً، غير أن مجال الطعن بديمقراطية الانتخابات وعقلانيته لحظة ومقدمات لا يضيق، ويظل واسعاً.

أن الافتراض بأن تمكين الجبهة الإسلامية من الظفر بالسلطة كان الكفيل بتجنب الانفجار الراهن هو مجرد مغامرة ذهنية لأن أي تحليل نزيه يبين أن الاحتمالات الواردة تظل خطرة ولا يوجد احتمال جدي للاعتماد عن دائرة الخطر.

إن الجبهة الإسلامية لم تكن مهيئة للاشتباك مع قوى من خارج معسكرها كالجيش فحسب بل إنها مرشحة فعلياً للاشتباك مع قوى داخل معسكرها. فهي تنظيم سياسي انتصب على عجل ويضم عناصر لا تصمد طويلاً أمام اختبار الوحدة التنظيمية والسياسية والفكرية، وبكل خبرة التاريخ أن ثمة تعددية حتمية كامنة في الإسلام السياسي تقضي عادة إلى اقتتال أبناء الصف الواحد. فعند منعطف هام كقيام تجربة حكم إسلامية سرعان ما يظهر المعتدل والمتنور والوسطي والمتشجع والمتطرف وسلسلة لا تنتهي من الثلاثين السياسية. وفي الطرف الجزائري اتضح على الأرض المسافات الجدية الفاصلة بين الجبهة الإسلامية، وحماص، والجماعة الإسلامية المسلحة وتدور بين هذه القوى معارك وتصفيات ليست أقل شراسة من معاركها ضد المعسكر المقابل. وكذلك فالمعارك الدموية تدور داخل كل تنظيم على انفراد. ومهما قيل عن اختراق قوى الأمن لصفوف التنظيمات والجماعات الإسلامية وافتعالها بعض الحوادث الدموية وتغذيتها للصراعات داخل صفوف هذه

الجماعات، فإن هذا الاختراق الأمني هم خرق تكتيكي محدود يتعامل مع الظاهرة الموضوعية لكنه لا يصنعها، لأنه ببساطة لا يستطيع ذلك فما هو موضوعي لا تصنعه مؤامرة بوليسية.

٤- العنف، مسارات واحتمالات وخلفيات

كأية حرب تركت حرب التحرير الوطنية الجزائرية بصمات لم تدمع بعد. لقد فقد الجزائريون أكثر من مليون مواطن شهداء في تلك الحرب الشرسة. ولم تكن تلك إلا امتداداً لتاريخ طويل يبدو العنف واحداً من سماته البارزة، إلى حد يُفسر صبر الجزائريين وتجلدهم أمام المحن.

الحرب الوطنية الجزائرية لم تعرف المزاح أبداً فطرد مستعمر متشبث بأرضهم تطلب منهم شدة وضراوة استثنائية في المواجهة ولمد الثغرات في صفوفهم، فقد كان عقابهم لعملاء الاستعمار رهيباً. إن الذبح كان سلاحاً نفسياً رديعاً. إن هذا الأسلوب في القتل هو من بقايا الماضي في تاريخ البشرية كلها، والعود لتفعيله يعني عدم الاعتراف المقصود بتطور تقنيات القتل التي أدت إلى تخفيف عذاب النظم البشرية وهي تجتاز لحظة انتقالها إلى الموت. وعدم الاعتراف هذا هو محاولة وإصية مقصودة لإيصال الإرهاب النفسي والمادي إلى حدوده القصوى^(٣٥).

منذ استقلال الجزائر وحتى منتصف الثمانينات تقريباً لم تظهر أية تنظيمات سياسية مسلحة وكان الظهور المسلح الأول لمجموعة "بويلي" في منتصف الثمانينات قد سحق بتدخل الجيش في ولاية البلدة وساد الصمت بعد ذلك ليهتز الركود بشدة في مظاهرات أكتوبر ١٩٨٨ التي دفعت بالجهة الإسلامية للإنقاذ إلى مقدمة التشكيلات الحزبية. وكان فوزها في الدورة الأولى بالمعايير الانتخابية كاسحاً. ولم يتأخر الجيش بإعطاء إجابته بإلغاء فعلي لنتائج الانتخابات فاتحاً بذلك أبواب الجحيم^(٣٦).

(٣٥) إن شروع الذبح بالأسلحة البيضاء هو العمل ساهي للذاكرة الجماعية التي تسجل هذه الممارسة منذ المستعمر والمعتزلين معه كوسيلة لإهذاب شعور.

(٣٦) اعتقال الرئيس لاشالي بن جردن بضغط من الجيش في ١١ كانون الثاني / جانفي ١٩٩٢ قلعا بذلك الطريق لإلغاء المسار الانتخابي حيث أُخفيت الدورة الثانية للانتخابات المقررة في ١٩٩٢/١٥.

وهنا من الضروري أن نتذكر أن العنف المسلح قد اندلع فعلاً قبل إجراء الانتخابات وكانت أهم العمليات العسكرية قد نفذها حوالي خمسين رجلاً من الإسلاميين في منطقة قمار ضد ثكنة عسكرية، وقد اتهمت قيادة الجيش الجبهة الإسلامية بتكبير العنف المسلح. والصحيح أن قيادة الجبهة لا تتحمل مسؤولية ذلك العنف لكن علاقتها بقيادة الجيش كانت شديدة التوتر خاصة مع هيئة الأركان التي كان يقودها اللواء خالد نزار. وهو الرجل الذي برز بقوة باسم الجيش وقاد البلاد في لحظة مفصلية لملها الأخطر في تاريخ الجزائر المستقلة.

تثبت عملية قمار أن قسماً من القوى الإسلامية كان يراهن على العنف المسلح بغض النظر عن الانتخابات ونتائجها. ولم يكن اعتبار إلغاء النتائج الانتخابية سبباً للعنف وإن كان قد أطلق له العنان وفتح أمامه طريقاً أوسع.

أدت العلاقة المتوترة بين الجبهة الإسلامية وقيادة الجيش إلى مضاعفات خطيرة لاحقاً ولعبت الشعارات الإسلامية دوراً أخطر في دق جرس الإنذار أمام قيادة الجيش وقوى سياسية واجتماعية أخرى. "فلا دستور إلا القرآن" هو الشعار الإسلامي الذي ترجم على أنه يعني إلغاء الدستور المدني للبلاد، الشورى فقط، والديمقراطية كفر ترجمت على أن الإسلاميين سوف يستعملون الديمقراطية لمرة واحدة فقط لكنهم سيديمرونها بعد ذلك ومن ثم الحكم بطريقتهم. أما أحاديثهم عن ضرورة محاسبة الوزراء والضيباط و.... وكافة المختلسين والمساكين فقد أضفت على الحذر والريبة شحنة من الرعب والتحفر لمعركة فاصلة.

أثر الفوز الانتخابي للجبهة الإسلامية ساد إحساس واسع لدى قوى عديدة ومن ضمنها الجيش إنهم يسكوتهم إنما يضعون رقابهم تحت سكين جلاهم. إن الحكم للتاريخي على ما حدث لم يحن أوانه بعد، والحكم على أخلاقية ما حدث هو حكم ليس في متناول أحد.

حاول الجيش أن يعكس اتجاه التيار. والواقع أنه فشل. ومع هذا فلهذه حجج ليست ضعيفة، فهناك من يجزم أن وصول الجبهة الإسلامية إلى الحكم كان سيفجر العنف أيضاً وربما بصورة أخطر وأوسع، فهل كانت القوى التي هزمها الصندوق الانتخابي متلوذ بالصمت؟ وهل كانت الحركة الإسلامية قادرة على مواصلة طريقها دون أن تنتثرذم وتتفجر بعنف على طريقة المجاهدين الأفغان؟ ويسجل لقيادة الجبهة الإسلامية أنه رغم إلغاء نتائج الانتخابات احتفظت بدرجة عالية من الهدوء والاتزان، ولم تعلن عن رغبة في التحول إلى العمل السري، أو تبني خيار العنف المسلح. لكن سلسلة ردود الفعل من جانب السلطة قادت إلى اعتقالات واسعة شملت قيادات الجبهة وكوادرها منتهية بالإلغاء قانونية الحزب واعتباره ملاحاً^(٣٧). وقد بذل الجيش جهداً سياسياً كبيراً عندما استعان بالسيد محمد بوضياف الزعيم التاريخي الذي يعيش في المغرب، ونصبه رئيساً للجمهورية، لكن بوضياف اغتيل بعد أشهر من تنصيبه معطياً دفعة حارة أخرى لمسلح العنف الدموي^(٣٨).

لا يمكن الافتراض بأن قيادة الجبهة الإسلامية كانت مهيئة للانتقال إلى العنف بشكل منظم. وفي اختبارات عديدة برهن قائدها عباسي منسي عن شخصية لا تميل لحسم عنيف. وكان يتصرف وكأن وصول الجبهة إلى السلطة أمر مفروغ منه غير متبني إلى طبيعة القوى التي تواجهه وقدراتها. ومع كل مزايا هذا الزعيم السياسي، فإنه لم يمنح خصومه أي قدر من الثقة والطمأنينة. ونجح فقط في بث جو من الريبة والخوف في لحظات التوتر الفاصلة التي عصفت بالمجتمع الجزائري بأسره. إن التطورات التي تلت إلغاء نتائج الانتخابات أعطت للعنف مداه الأوسع والأرحب، لكنها لم تكن مسببة له. فالعنف أسبق من الانتخابات نفسها ولعل عملية "قمار" دليل على هذا وكل ما حصل هو أن الجماعات المسلحة المنادية بالعنف المسلح قد اكتسبت طرحها مصداقية كبيرة أمام الرأي العام وهو يلاحظ انقلاب الجيش

(٣٧) ما بين كانون الثاني / جاني وحسب آذار / مارس سنة ١٩٩٢ اعتقلت قوى الأمن آلاف الكوادر والقائدين من الإسلاميين فيما يبدو كخطوة احترازية. ومع أن معظمهم أطلق سراحهم لاحقاً إلا أن هذه الموجة من الاعتقالات أهدت صدمة إضافية لدى أعضاء الجبهة وشجع القوم على القول بالهزيمة العنيفة المسلح. وعندما قرر الجيش الأسبق للدولة حل الجبهة الإسلامية للإفلا في ٤ آذار / مارس ١٩٩٢، أوقع الوضع الأمني خطوة أهدت على طريق العنف الدموي.

(٣٨) اغتيل الرئيس محمد بوضياف بعد خمسة أشهر تقريباً على تنصيبه، على يد أحد الضباط المكلفين بحرسه.

على النتائج الانتخابية. من المؤكد أن الجماعة الإسلامية المسلحة هي الأكثر انخفاً للعنف، والأكثر ممارسة له. لكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ بوصفها حزباً حديث التكوين خير متماسكة تنظيمياً، انتقلت كجسم فضاء إلى العمل السري، وأوجدت في كل مكان خلايا وقيادات وكوادر شرعت بتنظيم العنف المسلح بشكل عملي، وبدون قرار مركزي مدقق ونظامي من القيادة المسجينة والمفككة والمشردة.

لكن هذه القيادة المسجينة لم تبادر إلى إدانة العنف وهو موقف يجعلها أقرب إلى قبوله. ومن الصعب تفسير هذا الموقف. وفي تصوري أنها حاولت تجنب الانقسام طئي بين قابل ورافض. علاوة على كونها كقيادة سجيئة لم تتألم أن تنصرف كمن قدم تنازلاً للسلطة. كما أن شكوكها بشأن استجابة أتباعها لوقف العنف أمر وارد في الحساب.

تتبرأ الجبهة الإسلامية من عمليات التصفية التي تستهدف المدنيين. ومن المستبعد أن حزباً سياسياً في مثل أهميتها يلجأ إلى عمليات العنف الوحشي. ويبدو أن ذراعها المسلح "الجيش الإسلامي" منهمك في مقارعة الجيش^(٣٩). وتعتب العمليات الدموية البشعة إلى الجماعة الإسلامية المسلحة وثمة من يتهم الجيش نفسه بشن عمليات تصفية أحياناً. لا شك أن الوضع معقد وهنا منطقياً عنف، وعنق مضاد ولا يستطيع طرف في الجزائر أن يتبرأ مما يجري، فالحرب لها منطقها. وهو منطق لا يخضع لضوابط العقل على امتداد مساره. لذلك فإن المشكلة ليست في بشاعة العنف من حيث أن القتل يتم بالمكين أو بالرصاص وإنما تكمن المشكلة في الجذر السياسي للعنف.

وتكمن الخطورة الكبيرة في المعارك المتزايدة بين سكان القرى والأرياف من جهة والمسلحين الإسلاميين من جهة أخرى، وهي خطورة إذا تصاعدت وتفاقمت تتذر بما هو أسوأ. كما أن الضعف البيئوي، وترهل القرار القيادي للجبهة الإسلامية يعني أن المزيد من البؤر والجماعات المسلحة التابعة لها

(٣٩) اطن الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي يلوذ السيد مدني مزرق خلسة مع الجيش أولر عام ١٩٩٧، ولكنه للتألف من حدة العطف الفسري والتضيق طسي لجامعة الإسلامية المسلحة وفي للتعليم الأكثر كترافاً ونموية.

مستعبر عن موقفها الميداني وفق مستواها الثقافي والسياسي. ووفق مضمون فهمها الدولي ومستواه. فلا أحد يستطيع أن يعرف أي مواطن تصنفه مسلماً وأي مواطن تصنفه كافراً وهو تصنيف يقرر الآن الحياة أو الموت.

هل هي حرب أهلية؟ وصف متزايد للعنف الذي تشهده الجزائر، والصحافة العربية لا تتحفظ في ترديد هذا الوصف. البعض يردد بسذاجة، والبعض يجتهد بقدر من الصواب. والبعض الآخر يتمنى بالفعل أن يسقط الجزائر في الجحيم، في جحيم الحرب الأهلية، وهو يسارع بفضح أحلامه.

ماذا تعني الحرب الأهلية؟

إنها انقسام واسع في صفوف الشعب صودياً فيشكل معسكر من مختلف طبقات المجتمع ضد المعسكر المقابل أو ألقياً ليتشكل معسكر من طبقة اجتماعية أو أكثر ضد المعسكر المقابل. وتطلق من تلافضات مصلحة مستحصية بين طبقات اجتماعية واسعة. أو فئات وجماعات متميزة دينياً وطائفاً، لغوياً وقومياً وجهوياً. انقسام يمس ويمزق بعمق جوهر التركيب السكاني، ويشمل في الغالب المساحة الجغرافية الحيوية لباد أو أغلبته.

إن الهياج العابر، والشجار الحاد ليس مؤهلاً لأن يوصف بأنه حرب أهلية والانفعالات والمشاعر الجامحة التي يطلقها عنف إجرامي بشع ليست علواناً لها. وفي الحالة الجزائرية لا يوجد صراع طبقي مكشوف عنيف، وما يجوي بعيد عن أن يكون صراعاً تمثيلاً واعياً للطبقات، رغم كونه محملاً ببعده الاقتصادي.

ينفي التجانس الديني إمكانية صدع ديني أو طائفي. ولا يوجد من يحمل السلاح لأسباب قومية أو لغوية أو جهوية. كما أن العنف محدود جغرافياً، ففي بلاد مساحتها نحو ٢,٤ مليون كم مربع وسكانها يقتربون من ثلاثين مليون نسمة، فإن العنف يتركز في بؤر معينة في محيط العاصمة وولاية

البلدية القريبة منها وهو غالباً يتخذ شكل عنف دعائي ليلرض نفسه على وسائل الإعلام والسكان. إن بشاعة العنف وإتقانه ليست دليلاً على قوته من جهة أو دليلاً على أن النظام بات ضعيفاً.

الجزائر بجبالها الصعبة وغاباتها يمكنها أن توفر الملجأ الأمن لبضع الآلاف من المسلحين المصممين وليس ما يمنع من أن يواصلوا الاستنزاف الدموي لسنوات عديدة قادمة.

في العاصمة الجزائرية أقل من مئتي فدائي هم الذين نظموا وخاضوا ببطولة نادرة ما عرف باسم معركة الجزائر العاصمة في الخمسينات. وقد تسببوا في إرهاب الجيش الاستعماري الذي أحال العاصمة إلى تكتلة حربية، لكن الاختلاف الجلي هو أنهم بعددهم الضئيل كانوا يمثلون شعباً بأسره كالوا يحملون حلم الحرية والاستقلال، كانوا ضمير شعب. في معركتهم تلك صنع بن مهدي، وحسيبة بن بوعلي، وعلى لا بوانت فخر الشعب الجزائري ومجده للأبد.

لا يشك أحد بأن العنف الراهن يؤدي الجزائر لكنه لا يزيد على ذلك فليس صحيحاً ما تصوره بعض الأقلام بأن الجزائر تجثم على ركبتيها، إنها بمواجهة عنف ليس له حظوظ جدية. ولكي تكون له فاعلية التنوير يجب أن تكون له رسالة مقبولة شعبياً على الأقل. وهو أمر غير محقق اليوم.

ولعل الأبعد عن الصواب هو رؤية الجزائر وكأنها مهددة بالتحول إلى نسخة أفغانية. فالجزائر متماسكة دولة وشعباً. وفي أصعب الظروف وفي لحظات الأزمة الحرجة تماسكت مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، ولا يوجد إحياء خطر وشيك بهذا الاتجاه. ولا يوجد أي سبب يغذي احتمال انقسامات كتلوية، فما من منطقة أو جهة تملك مبررات التخندق ضد جهة أخرى، أو مجموعة سكانية كبرى ضد أخرى، ولا توجد أخطار انفصالية. إذ ما زال الأمر يتعلق بأفراد من مختلف الطبقات، والفئات والمناطق ينظمون

في جماعات مسلحة يعبرون بعنف عن وجهة نظر وتصورات معينة، وهو خطر غير قادر على تهديد الجزائر استراتيجياً، خصوصاً، وأنه في المعطيات القائمة لا يمكن أن تحظى هذه الجماعات بأي دعم عملي فعال من جانب دول الجوار العربية والإفريقية ولا عبر البحر. ولهذه الدول مصالح مطابقة لمصالح الجزائر باتجاه دفع خطر انتشار العنف المسلح. ورغم الخلاف الجزائري المغربي بشأن الصحراء الغربية، فإن المغرب يتضرر من انتشار العنف المسلح بالقدر نفسه الذي تتضرر فيه الجزائر. وهذا يبدد الشكوك التي تذهب بهذا الاتجاه. إن انتفاء خطر الحرب الأهلية يعزز هيبة الدولة الجزائرية إقليمياً ودولياً، كما أنه يحصنها بوجه التدخل الدولي المحتمل^(٤٠).

٥- التدخل الأجنبي: اتهامات واحتمالات

ربما تتساوى الدول بغير استثناء عندما تنسب وتفسر مشاكلها الداخلية بتدخل خارجي. إن التفسير التأمري هو تفسير جاهز غالباً: الأجانب هم السبب. ولعل المبررات التي تكفح إلى الترويج لهذا التفسير معروفة.

وحقيقة فإن حدود التدخل الخارجي في المعضلة الجزائرية محدودة للغاية، ما دامت الجزائر متماسكة دولة وشعباً، والاحتمالات الممكنة والواردة هي دعم مالي ودعم إعلامي وبعض التسهيلات في الحركة والاتصالات الأجنبية. أما احتمال الدعم المسلح فهو غير وارد بسبب سيطرة الدولة على حدودها، ثم بسبب عدم تعاطف دول الجوار مع الجماعات المسلحة أو مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ أيضاً، وهذا لا ينفي بعض الخروقات المحدودة والمعزولة.

الدعم المالي وارد من قبل بعض الدول والمنظمات والشخصيات، لكنه غير أثر حاسم على الأرض. وصوماً فإن الجاليات العربية في أوروبا توفر دعماً مالياً للحركات الإسلامية في مختلف الأقطار العربية ويتم ذلك تحت

(٤٠) تمثلت أصوات دول عديدة مؤرخاً كمال فرنسا وبلجيكا وبريطانيا وألمانيا والهند. وفي سبيلها للتدخل، فإنها تحاول قنالا إلى مسرح لا تريد أن يخطر، الآخرون. كما أن تعرف هذه الدول من تطورات الصراع بجهتها تؤكد حضورها أيضاً تحسباً للمستقبل. وحتى الآن تظل احتمالات تدخل لجوبي حلي حافلة خصوصاً مع استمرار سلامة عمليات القنصلية.

عناوين العمل الخيري الإنساني. ويصدد الدعم الإعلامي فالأمر مرهون بالسياسيات للدول والأحزاب والأشخاص فمن المؤكد أن هنا من يرى فيما يجري في الجزائر على أنه بشرى تهيئ الفرصة لظهور ما يعتقد أنه دولة إسلامية.

في أواخر هذا القرن حيث التقدم الهائل في وسائل الاتصال، وحيث تتداخل المصالح بين الشعوب والأمم، بات من الصعب جداً أن تعد مشكلة بحجم المعضلة الجزائرية مجرد مشكلة داخلية يكتفي الآخرون بمشاهدتها عن بعد. ويوافقون طواعية على تركها للجزائريين فقط. ففي عالم اليوم، فإن أي حدث جدي يهز بلد ما يتردد صدها في كافة أرجاء العالم وتتوافق ردود الفعل مع المصالح، وتبعاً لذلك تتحدد درجة الاهتمام أو اللامبالاة.

إن حلم دولة بأن تترك وشأنها لم يعد أكثر من حلم. ودولة كالجزائر لا يمكن إلا أن تكون موضع اهتمام العالم. اهتمام بات متزايداً دون أن يبلغ حد التدخل. هناك ما يلفت النظر بالتمسك للجزائر ومصر خصوصاً وهو احتضان بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة لشخصيات معارضة ومنها الإسلامية. وهو أمر يحير بعض الملاحظين. إذ كيف تؤيد أمريكا مصر رسمياً بينما تحتضن خصوصاً السياسيين؟

ينسى البعض خصائص الديمقراطية الغربية التي تتوحد ببساطة هذا السلوك. وثانياً فإن هذه الدول لا تستطيع أن تراهن على أحد أطراف اللعبة إذ أنها تحتاط باستمرار بالحظة تغيير سياسي محتمل. وفي العالم الثالث عموماً يتسم توازن القوى الداخلي بالتقلب، فضلاً عن أن احتمالات التغيير الفجائي، الانقلابي، الحثيف أو السلمي، واردة. وبحكم خبرتها لا تبنّي هذه الدول موقفها على أساس الاطمئنان لديمومة الحكومات القائمة واستبعاد وصول المعارضة إلى السلطة.

تحتضن أمريكا السيد أنور هدام، ويعيش في ألمانيا السيد رابح كبير، وهما من قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وفي فرنسا وبلجيكا وغيرها توجد شبكات دعم وإسناد لمختلف ألوان التيار الإسلامي. والأمر نفسه بالنسبة إلى عشرات ومئات من قادة ورموز المعارضة الإسلامية والوطنية من مختلف الأقطار العربية الذين يعيشون وينشطون في البلدان الأوروبية. إن أوروبا تحتفظ بخطر الرجعة والبديل باستمرار^(٤١).

(٤١) حادثة على حدود الدول العربية من وصول المفوضة للحكم في بلاد حربي ما فليها بالتحضنها لرموز المعارضة تحتفظ بورقة مساومة ضابطة في حوارها مع النظام القائم.

وفي تقدير شائع ينظر للجزائر على أنها حلبة صراع مصالح أمريكي فرنسي وتصل المبالغة إلى حدود تصوير الجزائريين إلى فريقين يتصارعان لحساب باريس وواشنطن. وهذا التقدير المبسط والمتسرع بتجاهل عدداً من الحقائق منها:

أولاً: إن التكافؤ التقليدي ذا الجذور الاقتصادية ييسر الدول الغربية له ضوابطه وهو لا يصل إلى مستوى الصدام العنيف الحاصل في الجزائر.

ترك الولايات المتحدة خصوصية الوجود والنفوذ الثقافي واللغوي الفرنسي، وكثافة علاقات التبادل والمصالح الاقتصادية الفرنسية الجزائرية، وكذلك وجود جالية جزائرية ضخمة في فرنسا تزامن قناة وصل حيوية بين البلدين.

إن المصالح الأمريكية، وخاصة في قطاعي النفط والغاز، مضمونة، وليس ثمة تراحم فرنسي أمريكي من شأنه دفع الطرفين إلى التصادم. إن المصالح الأمريكية في الجزائر قديمة وحتى الرئيس بومدين المنسحب تقليدياً بالإمبريالية عمل على تنويع الشركاء الكبار للجزائر، وعلى نهجه سار الشاذلي. وما زالت الجزائر تقيم علاقاتها الاقتصادية الكبرى مع الدول الصناعية الكبرى فرنسا، للولايات المتحدة، إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا.

وجميع هذه الدول بل ودول صغيرة أخرى تستطيع أن تكمن مصالحها في الجزائر دون أي مبرر إلى المواجهة المباشرة أو بالوكالة.

ثانياً: الجزائر ليست بلداً مفتوحاً للصراعات الأجنبية فمنذ استقلالها تميزت حكوماتها بتصميم متشدد للحفاظ على الكبرياء الوطني وهذا تصميم يتلامم مع بلد ضحى بخيرة أبنائه لنيل استقلاله. وفي ذروة الحرب الباردة وحالة الاستقطاب السائدة عالمياً أظهر الجزائريون استقلالية كبيرة في تعاملهم مع الشرق والغرب. ورغم صداقتهم لموسكو إلا أن السوفييت كثيراً ما تئمروا من عناد بومدين وجموحه.

ويلاحظ المراقب للشؤون الجزائرية أن الشعب الجزائري شديد الحساسية تجاه الأجنبي لدرجة أنه حتى اليوم تتراجع شعبية أي زعيم سياسي جزائري بمجرد اختياره المنفى الأجنبي بدلاً للفضال من داخل الوطن. وهذا هو حال السيد حسين آيت أحمد اليوم الذي سبب وجوده الاختياري في فرنسا تراجع مكانته في الجزائر بوصفه زعيماً وطنياً تاريخياً بما في ذلك منطقة القبائل حيث يتقدم باطراد منافسه السيد سعيد معدي المعارض على أرضه.

وما من شيء يتوحد الجزائريون ضده أكثر من التدخل الأجنبي، أو التعاون مع الأجنبي، وهذا إدراك لا يغيب عن أذهان السياسيين سواء ألسي السلطة أم في المعارضة. والذين غابت عنهم هذه الحقيقة دفعوا الثمن من رصيدهم الوطني.

٦- آفاق الأزمة الجزائرية

تنتهي الحروب عادة إلى غالب ومغلوب، وهي نهاية تظل ظرفية، بيد أن النزاعات الداخلية تستطيع أن تنتهي من حيث تبدأ، إذ أن النصر فيها يتسلاوى مع الهزيمة.

في الحرب الأهلية الأمريكية انتصرت الحرية على الاسترقاق الذي شكل كابحا لتطوير قوى الإنتاج للرأسمالية الصاعدة على مستوى الدولة الغلبة، غير أن المجتمع بأسره غرق في النتائج المأساوية للحرب، وتقاسم الجميع بحرًا من الدماء والدموع.

وفي الحرب الأهلية الإسبانية انتصر فرانكو والفاشيون، لكنه اتضح أن الهزيمة لم تلحق بالجمهوريين فقط، بل بالمجتمع الإسباني بأسره. فلنكي يتمكن فرانكو وحده من التمسك لفظت الديمقراطية أنفاسها لعشرات المسنين. واحتاجت إسبانيا نصف قرن لتستعيد نبضها الإنساني وتلتحق بعصرها.

أما في المثال اللبناني الأكر، فإن من الصعب جداً استثناء أي طرف من الهزيمة، إذ تتوزع الهزيمة على مختلف أطراف اللعبة. وقد أعاد اللبنانيون اكتشافهم القديم بأنهم لبنانيون لا يستطيعون الخروج من جلدتهم، ولا يستطيعون تمزيق شروط الجغرافيا والتاريخ إلا بتمزيق أنفسهم.

فأي جديد في أن لبنان عربي؟ هل أن تكرار اكتشاف بديهية قديمة يتطلب هذه الكلفة الانتحارية؟

وأخشى بعد أن يغرق الجزائريون في بحر من دمهم أن يكتشفوا أنهم مسلمون، وأنهم مختلفون حول ما هم متفقون عليه، وعلى ما هم عليه بالفعل، ليكتشفوا أنهم جميعاً في النهاية جزائريون قدرهم أن يتقاسموا الأرض نفسها، والهواء نفسه، وهو اكتشاف لا يلزمه هذا القدر المفرط من الجنون.

في الجزائر اليوم، لا توجد شروط، ولا أبعاد حرب أهلية رغم كل الهواجس والمشاعر ولا توجد كذلك الفرصة للنصر وشيك حاسم لأي من أطراف الأزمة. وهذه ميزة كبرى ترجح كفة حل سلمي للأزمة، وتعزز إمكانية تحقيق تسوية واقعية.

تفتقر المساحة السياسية إلى حزب أغلبية أو تشكيل سياسي مركزي بعد تراجع المكانة القيادية لجبهة التحرير الوطني، ثم التراجع التالي المتزايد لنفوذ الجبهة الإسلامية للإنتقاذ وشعبيتها. وهذا يعني أن اللوحة السياسية تتشكل من تنوع حزبي واسع ليس له مركز قيادي. وبالإضافة إلى الجبهتين فإن القوى الأكثر تأثيراً هي جبهة القوى الاشتراكية وحماس والنهضة وحزب التجمع لأجل الثقافة والديمقراطية. وحزب السلطة الحاكمة وهو إلى حد ما يمثل قوى وشخصيات وقواعد في جبهة التحرير الوطني والجيش.

تظهر هذه اللوحة أن التيار الوطني المحافظ ببعده العربي الإسلامي المعتدل هو المؤهل لأن يشكل استقطاباً واسعاً وقوياً لتسيير دفة الحكم. ولا يتيح الشرط الموضوعي الراهن نصراً مكرراً للتيار الإسلامي، حيث أن قوى اجتماعية وفئات وجهات هامة لن تتيح له هذه الفرصة علوة على تراجع شعبيته.

إن مساحة اللقاء بين التيار الوطني العربي والإسلامي هامة وهي مرجحة أكثر من غيرها لقيادة المرحلة المقبلة. دون أن يكون المقصود أن هذا التيار قادر على احتواء التيار الإسلامي كله. إذ سوف تظل أقسام هامة من الجهة الإسلامية للإنتقاذ والجماعات الإسلامية المسلحة شاهدة السلاح بوجه السلطة وأن استمرارها بممارسة العنف لأشهر أو لسنوات قادمة أمر وارد بقوة دون أن تشكل خطراً استراتيجياً على الجزائر التي لديها إمكانيات كبيرة للتكيف مع وضع يظل العنف المسلح أحد عناصره لمدة طويلة.

في سعي الحكومة الجزائرية الحالية لاستعادة السلم المدني، واستبعاد العوامل والمسيبات المفجرة والمثيرة للانقسام، فإن الأحزاب التي تقوم على أرضية دينية أو لغوية أو قومية أو جهوية لن يسمح لها بالمشاركة في الانتخابات المقبلة علوة على حرمانها من الشرعية أصلاً.

إن الانتخابات المنتظرة منفردة ليست حلاً بقدر ما هي خطوة باتجاه تفكيك الأزمة، وهي خطوة ضخمة باتجاه حسم الشرعية وهي تنتمى للانتخابات الرئاسية الأخيرة. لكن تظل الانتخابات المقبلة رغم جواها خطوة غير مضمونة باتجاه الحل ما لم تتفق القوى السياسية الرئيسة على برنامج محدد وملزم لتذليل الأزمة^(٤٦).

قبيل إجراء الانتخابات يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

أولاً: لا يمكن أن نتوقع حلاً سريعاً للأزمة ولعل الانتخابات خطوة في الاتجاه الصحيح، وإذا أسفرت هذه الانتخابات عن تشكيل حكومة أغلبية برلمانية فإنها تستطيع استناداً إلى التأييد الشعبي وبالتعاون مع المؤسسة الرئاسية أن تبشر مشروع إنقاذ وطني. إن مثل هذه الحكومة المستتدة إلى برلمان منتخب ستضيق من مساحة الأزمة بما في ذلك تحجيم العنف المسلح من مختلف مصادره. وسوف تتراجع كل الأطروحات التي تعتقد بإمكانية التعاطي مع الأزمة من زاوية الإقصاء والإلغاء التعسفي أو الديموي.

ثانياً: إن تماسك مؤسسات الدولة وثباتها مع الانتشار المحدود للعنف يقدم ورقة إضافية مهمة لصالح نجاح حل سياسي سلمي للأزمة الراهنة.

ثالثاً: أي تصور لكسر حلقات الاستعصاء في الأزمة سيكتسب قدرة أكبر على النجاح إذا تضمن الاعتراف بمكانة التيار الإسلامي المعتدل وأهميته. وأي تجاهل لهذه الأهمية سيجعل إمكانية إيجاد مخرج للأزمة أصعب، ويزيد من تكاليف إدارة الأزمة وأعبائها.

رثمة خطأ فادح يطلوحي عليه ذلك التصور الذي يفترض إمكانية القفز على المشاركة الإسلامية في صياغة حلول الأزمة. وأعتقد أن هذا الأمر مطروح في الجزائر وفي معظم الاقطار العربية.

(٤٦) لمررت الانتخابات
التيانية بالفضل وكذلك
الانتخابات البلدية والولاية
خلال أشهر العام ١٩٩٧، وقد
أسفرت عن تكوين حزب
التجمع الوطني الديمقراطي
القريب من الرئيس بومس
الحزب الأول.

إن الانماج العلمي للإسلام السياسي في الحياة السياسية العامة، هو تحدٍ يواجهه العالم العربي بشكل عام وإذا تم الإفلات منه اليوم فقد لا يكون ذلك ممكناً في الغد. وهذا أمر ترجع أهميته إلى مركزية الإسلام في الحياة العربية عموماً.

إن خصائص الإسلام الشمولية، والتاريخ الملحمي لسيرته وسيرة أعلامه وقادته أكسبته جاذبية لا تقاوم من قبل الغالبية الاجتماعية. إن الإنسان العادي في أي قطر عربي يرى الإسلام تجسيدا للمثل والقيم الأكثر سمواً، فالعدالة والحرية والمساواة، وكل ما يتطلع إليه الإنسان من الفضائل لا يمكن تحقيقها بغير التزام إسلامي. إن الذكرى الجماعية للعرب والمسلمين عموماً تختزن الإسلام في أعمالها بوصفه صانع مجدها، ومحقق ذاتها، ويكسبها في لحظات المحن والشدائد طاقة لا تنضب على الصبر والمقاومة. لقد ظل الإسلام عنصر توحيد للشعب الجزائري، أكثر من الأقطار الإسلامية الأخرى لأسباب عديدة، مما جعله المعلم الثابت الذي يهتدي به الجزائري إلى نفسه^(٤٣).

في الجزائر وفي معظم الأقطار العربية تظل مسألة مشاركة الإسلاميين في التحالف الحكومي وفي مجمل الحياة السياسية ذات مغزى إيجابي، فهي استجابة لواقع اجتماعي تاريخي أولاً، ثم هي امتحان عملي لوجهة نظر متلهفة وتوقلة لفرصة تطبيق عملي ومن شأنها أن تبث الحماس المحتبس والبريق الواجب لتصورات أدى عدم اختبارها إلى جعلها أقرب لوعده محوري مقدس.

وليس أقل أهمية عزل المجموعات المتطرفة المتعصبة دينياً.

إن هذا الانماج لا يعني أن هذه الإسلاموية ستقود المجتمع بقدر ما ستكون طرفاً في قيادته.

(٤٣) من مقالة سابقة نشرتها في صحيفة المجد الأسبوعية الأردنية في مسنهل سنة ١٩٩٦. وتجر الإشارة إلى أنه تمت الاستفادة بعد كبير من المصنف الجزائرية المكونة بالعربية كـ كـ كـ والكتاب والمكتوبة بالفرنسية وعاصمة جريدة الوطن.

رابعاً: لإيجاد استقرار سياسي بعيد المدى يتجاوز الانطفاء المؤقت للحريق فإن المعالجة المنتظرة شاملة وجريئة انطلاقاً من تعريف الأزمة كازمة مركبة، متعددة المستويات ولا يمثل العنف فيها سوى المستوى المتفجر البارز. إن مرحلة ما بعد العنف هي الأصعب ويتحتم إبطال مفعول الكثير من الألفام الكامنة: فمشكلة اللغة الأمازيغية مدرجة على اللائحة، ومشكلة الصحراء الغربية تلقي بثقلها على مستوى المغرب العربي، ومشاكل الجالية المهاجرة في فرنسا تتفاقم في ضوء التراجع الاقتصادي والثقافي هناك واشتداد ساعد اليمين المتطرف، وقضايا الحدود مع بعض الجيران تبقى قائمة، كما أن أي تآكل جدي في هوية الدولة الجزائرية سيحرك الأطماع في الصحراء الجزائرية الشاسعة والغنية باتجاه خلق إمارات نفطية على النمط الخليجي.

خاتمة: الشعب الجزائري سائع الأمل والمستقبل

لم تنطلق الأزمة من عامل واحد، أو تسبب بها عامل معزول، إن عوامل عديدة متلاقية تشكل منظومة تتبادل التأثير لتصنع تأثيرها الكلي المشترك. إن فعلها ينظر إليه بوصفه نظاماً من المؤثرات المتلاقية مما يقلل العبء على الشعب الجزائري، ويرفع من كلفة الحلول الممكنة. وربما يحل سلم منسي راسخ سوف تستهلك الجزائر وقتاً ثميناً ودماً غزيراً.

إن الجزائريين الذين أدهشهم ما آلت إليه بلادهم الأمانة والمعاملة والفتنة لم يفقدوا القدرة على صياغة تجربة أخرى عظيمة يدهشون بها العالم مثلاً فعلوا من قبل، حين افتكوا استقلالهم بأعلى ثمن، بأكثر من مليون شهيد من شعب كان تعداده أقل من عشرة ملايين.

الشعب الجزائري شعب متميز بانفتاحه على عالمه، ويتواصله مع محيطه العربي والأوروبي، ولديه كل ما يسمح ببناء تجربة تستلهم مرجعيته الحضارية مع انفتاح خلق على معطيات العصر.

ورغم الانطباع السلبي الذي يتركه فعل العنف الوحشي، فإن عنصر الاستتارة والحدثة غني جداً في المجتمع الجزائري. إن التعلق بالحريات الفردية هو قيمة راسخة في المجتمع الجزائري، وهي قيمة تشكل ضماناً لمستقبل ثمين. إن مزايا الجوار العربي الأوروبي وكثافة الاتصال البشري والإعلامي بين ضفتي المتوسط، يتيح فرصة تطور أكثر سرعة وأكثر عصرية مقارنة بالقطار عريية أخرى.

إن المصالح الحقيقية للشعب الجزائري سوف تعبر عن نفسها وتكتصر في نهاية المطاف. وليس من الصحيح أن تنسب إلى هذا الشعب هذه الجرائم المروعة والوحشية وهو ضحيته بالذات، وهي التي تفتت من دمه ودموعه يوماً... لقد اختبرت طيبة هذا الشعب في ظروف أكثر دقة وصعوبة. إن روح المسالمة والتسامح أقوى من أن تمنعها هذه الزوبعة الدموية، ففي نزوة أعمال الاغتيال العنصري في فرنسا ضد العمال الجزائريين لم يتعرض أي مقيم فرنسي في الجزائر لأي رد انتقامي. إن العنف ضد الأجانب مثلاً هو ضد الجزائريين أنفسهم هو اجتهاد سياسي يستند إلى فهم خاص لجماعات سياسية هامشية يهدف إلى خلق أكبر قدر من الإحراج والإيذاء للنظام.

لقد سبق وأن رأى العالم بأسره كيف تحول الأجانب إلى رهائن في خضم الحرب الأهلية اللبنانية وهو أمر لا يحصب على الشعب اللبناني المتميز بوداعة وحسن ضيافة يحسد عليها.

أي شيء وأي هدف نبيل يبرر ذبح الجزائري؟ من الذين يبحثون عن رؤية الجزائر جسداً ممزقا؟ ماذا يفعلون بالجزائر التي يحولونها إلى جثة هامدة؟ الذين لديهم مشروع لمستقبل الجزائر، ألا يحتاجون إلى الجزائر نفسها لبناء

مشروعهم المستقبلي؟ أين وكيف ينلون مشروعهم إذا نجحوا في تغييب الجزائر، في ذبحها، في دفعها إلى الفناء.

إنه مشروع يتصف بالعبقريّة ذلك المشروع الذي يريد إحياء الجزائر عن طريق قتلها! مشروع يريد تدمير حاضرها لبناء مستقبلها! مشروع يريد قتل حي وإحياء ميت! سمع العالم وشاهد مشروعاً مماثلاً في كابول يسجل له بحروف من الدم والجماجم تحويل وطن حي إلى وطن ميت ومقبرة حية، مقبرة جماعية.

الموت المقيم في الجزائر هو وباء قاتل يستطيع أن يتم دورة كاملة في العالم العربي بأسره ورغم خصوصيات جزائرية فإن أكثر من عامل مشترك يقوم بين الجميع في العالم العربي. والتطرف الديني هو أحد أهم هذه العوامل، بينته خصبة، وشروطه نشطة وإفلاس الخطاب الرسمي العربي يفتح أمامه مزيداً من الأفاق. ويشحذ بالمزيد من العزم والتصميم. في الجزائر، وفي مصر وحيثما لاحت فرصة، فإن لهؤلاء التصورات نفسها. ينتظم هؤلاء في جماعات تعزل نفسها عن المجتمع، وتقف في الجهة الأخرى. ينقسم العالم لديها إلى مسلمين وكفرة، تسارع لامتناساق السلاح، ترى وتضع نفسها في موقع الوصاية على المجتمع، ترى صلاحه وخيره في فرض تصوراتها. الخير له ما تراه هي، وتنسبه إلى الإسلام. وكل من يختلف معها لا يتفق قليلاً، ينلقش، يشاركها التفكير، يصبح معادياً للإسلام. ويحل دمه. إنه تصور لا يبتقي مكاناً لوجهات النظر الأخرى سوى المحارق والمجازر، إنها ذهنية لا تتطوي على أي قدر من التسامح، وترى في إرادتها الإنسانية الضعيفة تجسيدا لإرادة الخالق الكلية، وتكتسب من هذا الإيمان الساذج والمدمر حماساً بغير حدود في معاركها ضد أولئك الذين ارتفع بهم سوء حظهم إلى مرتبة الكفار.

يتأمل العالم العربي ما يحدث بكثير من سوء الفهم، ويقلل من المبالاة. لا أعتقد أن الأمة العربية عاجزة تماماً. إن القوى الحية في هذه الأمة مطالبة باستخلاص العبر مما يحدث. وأن تهب بوعي وبشجاعة إلى جانب الشعب الجزائري في المحنة المفروضة عليه. وهو الشعب الذي كان إلى جانب أمته طليعة في كل معاركها.

إن الذين صنعوا المأساة غابوا عن المسرح، ولكن ليس قبل أن يرموا حجرهم الثقيل في البئر الجزائرية العميقة... فكم من العقلاء والحكماء تحتلج الجزائر لاكتشاف حجر قد من صخرة سيزيف الراكعة. إن البر كامى فرلمسى لكنه جزائري كذلك. زمن من دم ميلقضى ريثما يعود كامى فرنسياً فقط عائداً إلى أمه الحقيقية الوحيدة.

أدى الاغتيال المثير للرئيس محمد بوضياف إلى ظهور شكل جديد لتسيير شؤون الدولة، وهو المجلس الأعلى للدولة الذي قاده لعامين منتالين السيد علي كافي. وما كان لهذا الوضع الاستثنائي أن يستمر، لقد كان مجرد تهدئة للحظة ساخنة، وأظهر الجزائر بغير رئيس فعلي يجسد هبة القرار ووجنته، ولهذا عادت المحاولات لتتجدد في لحظة هدوء وتماسك. وأوشك الجزائريون في المؤتمر الوطني الموسع الذي أعقب انتهاء مدة ولاية السيد علي كافي أن يقنعوا السيد عبد العزيز بوتفليقة بقبول المنصب الرئاسي، إلا أن هذا السياسي المخضرم رفض هذا المنصب الذي كان قد نال من عليه زميله الصالح يحيوي عقب وفاة للرئيس بومدين. كانت العبرة المستخلصة آنذاك أن الرجل يريد مساحة استقلالية أكبر مما يستطيع الجيش أن يتخلى عنه. وفي هذه اللحظات برز اسم الضابط المتقاعد الأمين زروال، وهو اختصار حظي بثقة رجل الجيش القوي اللواء خالد نزار الذي يلزم الظل منذ ذاك الحين. إن قبول الأمين زروال لمنصب الرئاسة بكل مسؤولياته الثقيلة كان المخرج الصعب للحظة استعصاء مرت بها الأزمة.

أطل الرجل الذي كان نأى بنفسه في عهد الشاذلي على نحو جلب إليه احترام أوساط عديدة. ويتميزه هذا، ضمن نظرة وتعاملا خاصا من رفاقه في الجيش جعل منه الملجأ لهم في لحظة صبر.

لقد فاز الرئيس بنسبة معقولة تزيد عن ٦٠ % في انتخابات لم يطعن بنزاهتها، فمثلت تصفية ديمقراطية لانتخابات كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١ التي حصنت ثمارها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وأرخت تلك الانتخابات لسفر سياسي جديد في الحياة السياسية الجزائرية، وكانت أول اختبار ديمقراطي منظم وشامل يظهر تبدل مجرى الاتجاه العام المتعاطف مع الجبهة، ويبرز خارطة سياسية جديدة يتكاسب جديد بين القوى والشخصيات الحزبية. فلتضع الوزن المهم والمتراد لحركة حماس بقيادة الشيخ محفوظ لحلاح، واتضح بقوة كافية التقدم المطرد لحزب التجمع بقيادة السيد سعدي على حساب النفوذ الجهوي للسيد حسين آيت أحمد.

في إطار الإمساك بزمام الأمانة، جاءت النصوص الرسمية التي تحدد ممنوعات أمام النشاط الحزبي، فاشتراطت النصوص أن لا تقوم الأحزاب السياسية على أسس دينية أو عرقية أو لغوية أو جهوية وهي صيغة تشخص المخاطر المحتملة في الجزائر. وفي نفس الوقت تحاول التحصن ضد مفاعيلها الراهنة والمستقبلية. وعلى الأرض لم يكن لهذه النصوص أثر كبير، فكافة القوى التي استهدفتها هذه التدابير ما زالت قائمة بقوة، وحتى الجبهة الإسلامية للإنقاذ قائمة بدورها بأشكال وتعبيرات متعددة. والواقع أنه لا يوجد في الشروط القائمة قانون يستطيع أن يمنع تشكل أحزاب سياسية ذات مرتكزات دينية أو أحزاب ذات نفوذ جهوي ما دام الواقع الاجتماعي الثقافي يشكل نبعاً وسنداً مادياً لهذه الأحزاب.

ومتلما تقول حكمة قديمة "إذا طردت ما هو طبيعي من الباب فإنه يعود من النافذة"، وعلى وجه الخصوص، فإن إغراء الخيار الديني يظل قائماً،

ليس في الجزائر فحسب، بل في العالم العربي كله. فأكثر من قطر عربي يصطف على القائمة ما لم يخل توازن الحالة الراهنة لصالح خيارات قومية أو يسارية. إن تراجع القوى القومية واليسارية غالباً ما ترجم إلى كسب مضمون للقوى الإسلامية بالمعيار التفاضلي الضيق. وتستفيد هذا القوى ومنذ عدة سنوات من نهوض الأيديولوجيا المحافظة والتقليدية على المستوى العالمي.

المفهوم الديمقراطي للأزمة

عقب الانتخابات الرئاسية، تقدمت الجزائر خطوة أخرى إلى الأمام بتنظيم انتخابات نيابية. وحملت هذه الانتخابات إلى البرلمان الحزب الأحدث في البلاد وهو التجمع الوطني الديمقراطي، الحزب الذي تأسس في كنف النظام، وإلى جانبه "جبهة التحرير الوطني" و"حماس" وتشكيلات أخرى أقل نفوذاً في البرلمان الجديد.

ورغم أن الطعون بنزاهة الانتخابات كانت ملحوظة، إلا أنها ظلت خافتة الصوت إلى أن جرت في أكتوبر المنصرم انتخابات المجالس البلدية والولاية التي أسفرت مجدداً عن تفوق الحزب الوطني، ودرجات أقل الأحزاب الرئسية الأخرى. ومع إعلان نتائجها بلغ تشكيك المعارضة بنزاهتها حداً غير مسبوق، كما أن التطور المهم تمثل بإجماع مختلف أحزاب المعارضة على التنديد بنتائج الانتخابات، ومشاركة أغلب هذه الأحزاب في مظاهرات احتجاجية. إن إجماع قوى المعارضة على اتهام الحكومة بتكظيم تزوير واسع للإرادة الحقيقية للناخب الجزائري أو التفاضلي عنه هو تطور يمس هبة الحكومة ويضيف عنصر تعقيد ليس في مصلحة إيجاد حلول للأزمة.

ويدون قبول طوعي بنتائج الانتخابات الأخيرة، فإن عملية التصويب الديمقراطي ستواجه عقبة جدية لا يستهان بتداعياتها.

إن خطر الإرهاب أكل من خطر خذلان الديمقراطية، فعندما تغدو الديمقراطية في خطر، فإن الجزائر نفسها تغدو في دائرة الخطر. ومع بلوغ العنف درجات مذهلة من الوحشية والهمجية، وتزايد الاهتمام الدولي بالشأن الجزائري، فإن إجماعاً وطنياً ديمقراطياً يظل الأمل الحقيقي لخروج الجزائر من نفق الأزمة المحتممة، وهو إجماع لا يستحيل على الجزائريين بلوغه إذا أطلق الجميع من كرن الجزائر للجميع. وما من شر ألدح من اعتبار البعض نفسه وكأنه المؤتمن الوحيد على مصير الوطن.

ما زال الحل بأيدي الجزائريين أنفسهم، ولم تفت فرصتهم أبداً لتجاوز المحنة، لكن الفرصة الموجودة دوماً لا توجد أبداً.

الجزائر ليست أفغانستان لتترك وشأنها، وليست لبنان ليسمح لها بالانتحار، ولا يوجد عرب يعيدون تركيب الأثلاء في الطائف، فالعرب أنفسهم أشلاء ورماد.

الجزائر في مركز الدائرة تحت وهج الضوء الساطع، والذئاب حولها تتربص ولا تنام، تحوم حول فرصة تقتنصها في صحاريها الشاسعة أو سواحلها المنبسطة شرقي البحر.

إن العنف المنفلت في الجبال والغابات قد يستمر لسنين قائمة لكنه يظل هامشي التأثير إذا اصطدم بالوحدة الوطنية للشعب الجزائري، فهو يخش ولا يجرح، يجرح ولا يميت. لكن اختلال التوازن الداخلي للمجتمع، وتعرض خطوط المخرج الديمقراطي للأزمة لخطر الفشل قد يخرج الأزمة من طور التحكم إلى حيز العشوائية السياسية، وهو الحيز الذي لم تقترب منه الأزمة بعد، لكن الإحساس الزائد بالأمن يقرب الخطر عادة أكثر مما يبعده.

ومن الجلي تماماً أن التمسك بالنزاهة بأصول الممارسة الديمقراطية هو الضامن لأن لا يكون العنف أكبر، والفوضى أخطر.

إن الجزائر قوية بما يكفي أمام أخطار التطرف والإرهاب، وقد نجحت بجدارة في تجاوز المنعطفات الحرجة. وما من شيء يحول دون فوزها في معركة الديمقراطية، فهذا الفوز هو شرط فوزها بنفسها وتجاوزها الأمن لمحنة أدمنت قلوب محبيها.

تعقيبات

د. بسام العموش:

(نائب سابق عن جبهة العمل الإسلامي، وزير للتنمية الإدارية)

أود، أولاً، أن أستعرض بعض النقاط التي ألتقي بها مع الباحث، ومنها قوله أن العنف يلغي كل أشكال الحوار والتفكير ويسقط الأساليب الحضارية، وأذكر بهذه النقطة عند التحدث بشيء من الانتصار لبعض ما جاء في البحث حيث لا تربطني بالأحزاب الجزائرية أي صلات تنظيمية، وإنما المشاركة بالفكر العام الذي يلتقي فيه جميع المسلمين والعرب على أنه ناحية حضارية.

ألتقي أيضاً مع الباحث حول طبيعة الشعب الجزائري الطيبة، وغوثانية بعض الإسلاميين، حيث أشار إلى ذلك في أكثر من موقع، وأركز على ذلك بصفتي من أتباع التيار الإسلامي.

إني أختلف مع من يقول أن الديمقراطية كفر، كما ورد في كتاب لحزب التحرير في الأردن، وأختلف مع هذا الحزب في أن الإسلاميين يتبنون هذه المقولة في شتى البلاد الإسلامية. وإني مع الكاتب في اعتبار أية حركة إسلامية تمنع تثقيف المرأة وتعليمها حركة متخلفة، كما هو حال بعض الجماعات الأفغانية، وقد رأيت بأم عيني على التلفزيون أن امرأة أجنبية تقدم المساعدات وأصحاب الحلى ينتظرون تلقي هذه المساعدات... إنها مفارقة تدعو إلى الاستغراب.

وحول الشعار الذي رفعناه في الأردن ورفعته الحركة الإسلامية في مصر: "الإسلام هو الحل"، فلو لم أكن منتظماً مع أية جماعة، لاعتقدت أنه الشعار الصحيح، ولكن يجب تسويله ليس تذكراً للإسلام، بل لكي نوضح أن الحوار مع الآخر جائز ومطلوب، وأن الإسلام لا يلغي الآخر. يجب أن

تستبدل الكلمة بما هو قابل للأخذ والرد، وعلى التيار الإسلامي أن يرى الفوغاشية التي يمارسها البعض، وهذا الكلام كنت أقوله قبل الاختلاف مع التيار الذي كنت أنتمي له، فمعظم الحركات الإسلامية ترفع شعارات لا تستطيع تنفيذها، وأتفق مع كاتب الورقة أنه لا يجوز الاكتفاء بالشعار بأن تنمى الخير للجزائر وكل الأقطار العربية بغض النظر عن من يحكم. إن مشاركة الإسلاميين في السلطة في كل الأقطار هو المنفذ الحقيقي، ويجب أن تكون المشاركة باتفاق الطرفين من الإسلاميين والسلطة، فإذا كان قبول من الإسلاميين وإحجام من السلطة، فإن ذلك يدفع باتجاه التطرف، أما إذا كانت السلطة تقبل المشاركة والإسلاميون يرفضونها فإن ذلك يدفع باتجاه التطرف أيضاً، مثله مثل الزواج يحتاج إلى موافقة الطرفين. لقد أثبت استخدام الثورة فشله في فترة ما بعد الاستقلال داخل البلاد العربية. فالحركات الإسلامية من أكثر الفئات دفعا للدماء في السجون العربية، وأن للجميع أن يعيدوا النظر في مسألة العنف والثورة، أن لهم أن يعرفوا أن المتطرف إذا استمر الضغط عليه سيحوّله إلى إنسان مؤذٍ لا سيما إذا استند إلى معتقد.

وأستذكر هنا بعض ما كتب عن تاريخ التعذيب في السجون المصرية، فمهما كانت الوقائع مهولة، فإن فيها جزءاً من الحقيقة، فيقال إن أحد السجناء كان يستغيث أمام حمزة البسيوني، الذي هو أحد أقطاب التعذيب، ويستحلفه بالله أن يوقف عنه التعذيب، فيجيبه حمزة أنه لو جاء الله لوضعته في الزنزانة رقم "١". وقد يؤتى بزوجة السجين ويعتدى على كرامتها أمامه، فعندها لا يمكن أن يبقى هذا السجين إنساناً عادياً.

هذه بعض النقاط التي أتفق مع الأستاذ حاتم حولها، وهناك نقاط أخرى تختلف فيها.

لاحظت في الورقة تحليل ظاهرة الإسلاميين في الجزائر بناء على خلفية التفسير المادي. لا مانع من أن تكون هناك ظروف اقتصادية أدت إلى

تسارع نمو فكر معين، فمع أن البطالة والفقر كانا من أسباب الأحداث في الجزائر، إلا أنهما لم يكونا المسيبين الوحيدين، إذ أن هذين الوضعين موجودين في كثير من المجتمعات. إن في الورقة ما يسعني أن أنفي هذا التحكم في التفسير من خلال قول الكاتب بأن الإسلام هو الهوية الأصلية للشعب الجزائري. إنني أريد أن أصل إلى أن مجموعة من الأسباب دفعت مجتمعة إلى الأحداث بغض النظر عن أن القائمين بها كانوا عاطلين عن العمل أو أنهم يعملون.

ثم أنه لا يستطيع أحد التحكم بالقول أن كل أعضاء الجبهة كانوا عاطلين عن العمل، أو أن كل نساءها أميات، فهناك نساء متعلمات، ولكي تتكامل الصورة فلا بد من الذكر أن هناك من هم عاطلون عن العمل أو عاملون في صفوف جبهة الإنقاذ.

وعندما نستخدم كلمة تطرف فيجب أن نستعملها لتقع على جانب محدد، لأنها تثير البعض عندما يقال التيار الإسلامي المتطرف، وإذا أردت أن أنهي التطرف، يجب إخراج جزء من التيار الإسلامي خارج هذا التطرف، لأن هناك من هو ليس متطرفاً، وهذه دعوة إلى تقليص دائرة التطرف واتساع ظاهرة الاعتدال.

حمل الباحث فترة حكم الشاذلي بن جديد المسؤولية، وهذا الشاذلي مخطئاً بإجراء الانتخابات وأن التوقيت لم يكن مناسباً لأنه يعلم أن الإسلاميين سيصلون إلى الحكم. وفي رأبي أنه إذا كانت الانتخابات لا تتم إلا ضمن أجواء مضمونة لتيار معين، أو لتقييد تيار معين فهذا ليس من الديمقراطية، بل تحكم بالنتائج وتزوير غير معلن لها. أعتقد أن الورقة متحاملة على الشاذلي بن جديد، ويتضح ذلك من القول أن محمد بوضياف كان من قادة الثورة ضد الاستعمار وله مكانته بغض النظر عن النتيجة التي وصل إليها. وعلى أية حال، فإن الشاذلي بن جديد أيضاً، كأي جزائري أراد أن يتقدم

خطوة إلى الأمام، ففسح المجال أمام عملية التغيير، وكانت النتيجة ما حدث. أما لماذا انتخب الناس الإسلاميين، فهذا شيء آخر. أعتقد أن الشاذلي بن جديد يحتاج في هذا البحث إلى إنصاف لأنه كان من رواد الديمقراطية في الجزائر بغض النظر عن النتيجة التي كانت لصالح التيار الإسلامي.

أما موضوع الإجماع فإنه يستخدم في الصحافة أحيانا لدغدغة العواطف، ويجب أن نرتقي قليلا بطرحنا ونستبعد هذه الكلمة، ونحدث عن الأغلبية أو الأكثرية، أما الإجماع فلا يمكن الحديث عنه. وأذكر أن مشكلة الجامعة العربية هي في الإصرار على أن تكون القرارات الصادرة عنها قد اتخذت بالإجماع، مع أنه تم اختراق هذا التقليد في حرب الخليج الثانية إذ أن استدعاء القوات الأمريكية لم يكن بالإجماع.

في تفسير الانتخابات لاحظ عدم الحيادية اتجاه ما يجري، فقد رسم الباحث الخريطة السياسية للأحزاب الجزائرية، لكنه كان ضد التوار الإسلامي. نعم نحن ضد القتل والترويع، وضد من لا يؤمن باسترداد الحق إلا بالقوة، ولكن في الوصف الأكاديمي والطرح العلمي فقد ربح من ربح، وخسر من خسر.

أبناء الجزائر المنتمين لجهة الإنقاذ لا يمكن أن يقبلوا بالأحكام التي أطلقها هذا البحث، وكنت أتمنى أن لا يعطي هذا البحث، بحيادية عنوانه، أحكاما مسبقة. فعندما يشعر الطرف الآخر منذ بداية الحديث حتى نهايته أنه في قفص الاتهام، أعتقد أنه سيتخذ موقفا مضادا، ويبدأ مسلسل الخصمات بكيال الاتهامات، وندخل في الدوامة. إن العلمية هي التي تدفع الحقيقة إلى الخروج.

فمثلا في موضوع الانتخابات، ذكر أن الإسلاميين يريدون الديمقراطية لمرة واحدة، وهذا يقال عن كل الإسلاميين. وربما نحن في الأردن قطعنا شوطا في توضيح حقيقة الموقف، فقد أوجدنا نصا في أنظمتنا الداخلية في

حزب جبهة العمل الإسلامي، أننا نقبل بالتعددية وتداول السلطة. فنحن لا نريد أن نستأثر بشيء وحدنا. ونقبل لغيرنا ما نقبله لأنفسنا، للمسلم والمسيحي وكل مكونات المجتمع الأردني، وهذا يحتاج إلى تأسيس، فهل أسرعنا الجزائر في هذا الموضوع أم لا؟

وهناك موقف سلبي من الإسلاميين وخاصة أن في البحث إطاراً على عباس مندي بأنه رجل أكاديمي ومتهم ومتعل، وأشهد له بذلك، وقد قرأت علي بلحاج فكان يكرر جميع الناس منذ أول صفحة، فإذا وجدت عباس مندي يتكلم بلغة أقل تطرفاً، فأنا مضطر للتعامل معه سياسياً لدفع الخطر.

لا ينبغي أن نكيل كل الإسلاميين بمكيال فنقول أن وصول الإسلاميين للحكم يعني الأحكام العرفية لأن هذا ينطبق أيضاً على الشيوعي والاشتراكي وكل الاتجاهات، فإذا لم يكن هناك ميثاق متفق عليه في إطار ممارسة الديمقراطية، فلست مع لفراد أغلبية برلمانية في حزب معين بالسلطة.

بعض الكتاب يطالب بمنح الإسلاميين السلطة لإثبات فشلهم وبالتالي ينفذ الناس عنهم. لست مع الأفراد أي اتجاه وحده بالحكم بل مع اشتراك الجميع وتقاسمهم الأرباح والخسائر.

بعض الذين عادوا من أفغانستان لا يؤمنون إلا بالطلقات ولو استلموا السلطة ربما يؤذون الجميع، وسيكون الشيوعيون، والنساء اللواتي لا يلبسن اللباس الشرعي، في مقدمة ضحاياهم، وليست هذه ممارسات تليق بحزب يتمتع بالأكثريّة، ومن العار على القيادة إذا كان الأمر كذلك أن ترخص له في أي بلد من البلدان، أما إذا كان الحزب يمثل اتجاهاً معتدلاً فيجب أن يبرز حتى يغطي على الاتجاهات الأخرى.

في موضوع احتضان الدول الغربية للإسلاميين، إنني أعلم أن الإسلاميين الذين يعيشون في الغرب صنفان: أحدهم من الطلبة الذين ذهبوا إلى الدراسة

والآخر من المهجرين لأن أنظمة بلدانهم غير ديمقراطية، غير أنه إذا خالف أحدهم القوانين في الدولة المضيفة فإنه يحاسب. وأعلم أيضاً أن أنور هدام مثلاً في السجن وطلبت مني زوجته التوسط للإفراج عنه، فمسألة الاحتضان إذن لها ظلال سياسية تبين وكأنه عميل وجالس صدهم.

راشد الغنوشي موجود في لندن ومطلوب للنظام في بلده، ومن أراد أن ينجو بروحه يذهب إلى أي بلد، وموضوع اللجوء المياسي حق، ونحن استقبلنا حسين كامل، فجميل أن يجد الإنسان بقعة من الأرض يعيش فيها، ونحن كمجموعة نواب إسلاميين ذهبنا إلى سورية في الفترة السابقة لتوسط بين النظام السوري والإسلاميين من أجل عودة الإسلاميين، وضمن اتفاق. المهاجرون ذهبوا مكرهين ولا يعيشون في حالة من الرخاء كما يتصور البعض.

في موضوع إثارة الإسلاميين للبربر، هذه القضية متناقضة، لماذا؟ أولاً: لأن المناداة الإسلامية هي التي تحل مشكلة عربي وبربري.

ثانياً: نقول أن أصل البربري عربي، فالمناداة بالعربية لا تناقض فيها.

ثالثاً: الإسلامي لا يطالب بإلغاء الأمازيغية، إن صاحب كل لغة يحتفظ بلغته ولكن هناك نظام عام للدولة، والجزائر من أوائل الدول التي نفتخر بها ونطالب بالحقن حذوها في مسألة التعريب.

في كل مجموعة هناك عرب، بربر، شيشان، وشركس، وهناك مجموعات تفضل أن تنطلق من قوميتها وعرقها ولكن بشكل عام أبناء البربر كانوا من قادة الثورة الجزائرية.

عندي سؤالان: الأول فيما يتعلق بجهة التحرير، أريد أن أطلب الإسلاميين ليس لديهم البرنامج، ولكن في البحث ثناءً على برنامج جهة التحرير. إذا كان برنامج جهة التحرير من أفضل البرامج التي يمتلكها

حزب جزائري ثم يمسقط بهذه السهولة، فأين كان البرنامج منذ ثلاثين عاماً إذا لم يتضمن علاجاً لمشاكل الجزائر؟ أين كانت الديمقراطية في جبهة التحرير والتعددية؟

الإسلام في هذه الفترة عانى من ما حدث ثم جاءت فترة مسحوا له بالكلام، ولو كانت الجبهة تمتلك البرنامج المتكامل، لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه. واعتقد أن نظام الحزب الواحد يمثل الدكتاتورية.

في الحديث تأكيد على الدعم الخارجي لهذه الجماعات التي تستخدم الملاح، ثم نسأل من أين؟ مصر ضد الإسلاميين، تونس ضد الإسلاميين، المغرب لا يوجد ترخيص للإعلام السياسي، ومن الجنوب ما زالت بعض الدول تعيش بالوثنية. من البلدان الأوروبية؟ ورد أيضاً أن بعض المساعدات تأتي عن طريق العمل الخيري، وهذا في الدول التي يعمل بها الإسلاميون ضمن القانون، ومن مسؤولية الدول النظر في اتجاه المساعدات وهل ذهبت إلى مجالها. وإذا توصلنا إلى نتيجة أن هذه الجماعات لا تتلقى الدعم فمشكلاتها محدودة في الداخل، ويبقى السؤال: لماذا هذه السنوات من الصراع الدامي؟

لمست مع النظام السوري في التعامل مع الإسلاميين، ولكنه استطاع أن ينهي المشكلة خلال فترة وجيزة، والعراق أنهى المشكلة مع الإسلاميين. وأقول إن النظام المتمكن من قضيته ينهي المشكلة بسرعة، وإذا تكلمت عن المساحة الجغرافية في الجزائر، فالسودان يعاني من مؤامرة دولية وتدخل دول، والحالة ليست مقصورة على المساعدات فقط ومع هذا خسر الجنوبيون المعارك.

على الدولة الجزائرية أن تنهي المشكلة. إذا كان الأمر يتعلق بمجموعات من القتلة، فمسؤولية الأمن أن ينهي هذه المشكلة، مصر عدد سكانها ٦٠ مليوناً والجزائر ٣٠ مليوناً.

وأخيراً لدي بعض الاقتراحات والتصورات منها:

- لا بد من تصميم للجزائريين على وحدة الجزائر.
- عدم تحويل القضية الجزائرية لأننا كلما دخلنا في التكوين، صعدنا إلى قضية الاستعمار.
- فتح الباب أمام جبهة الإنقاذ المعتدل منها إذا أراد أن يعود ضمن القانون، فكفى ما كان، ولنفتح صفحة جديدة ويعزل المتطرف في زاوية بعيدة ويتم التعامل معه على أنه شخص خارج عن القانون، أما أن تبقى الجبهة الإسلامية محظورة فهذا لا يساعد على التعاون مع المعتدل وإبعاد المتطرف.
- إصدار عفو عن الهاربين والمقيمين في الخارج.
- لا بد من ميثاق ينظم العلاقة المستقبلية بين الإسلاميين والسلطة وهذه من مهمات البرلمان الجزائري، وينبغي وضع ميثاق حضاري للأحزاب وللجزائريين والتفاهم حول قضايا اللغة والحوار والانتخابات.
- وعلى الرغم أن الانتخابات جديدة، أدعو النظام الجزائري أن يجري انتخابات مبكرة لإفصاح المجال أمام هؤلاء. ويبدو من حسن النية أن نختصر الفترة الزمنية، وهذا يمارس في كل الدول.

أ. بوجادي علاوة:

(كاتب وصفي جزائري)

إن التساؤلات التي طرحها د. بسمام العموش تعقد المشكلة. ما تحدث به الأستاذ حاتم يعيدنا إلى النظرة العربية والتراث في المجتمع الجزائري، وأود أن أعلمكم أن الدكتور سعيد سعدي الذي يتزعم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية كان من أشد المتعصبين ضد اللغة العربية، وتجلب الحديث باللغة العربية، ولكنه بدأ يتعلم اللغة العربية ليوسع من قاعدته الانتخابية

للخروج من الإطار الجهوي الذي يعيش به حزبه، اعتقد أن هذا يعيدنا للحفاظ على التوجه الديمقراطي في الجزائر.

هناك تحليل قرائته لمحللين غربيين، إن جاز لنا اعتبار ذلك تحليلاً، بعد الانتخابات التي جرت في نهاية عام ١٩٩١، قال المحلل لقد انتصرت جبهة الإنقاذ الإسلامي انتخابياً وخسرت سياسياً، بمعنى أنها طوال الحملة الانتخابية ثم الحملة الانتخابية ما بين الدورتين وحتى إلغاء الدورة الثانية اعتمدت خطاباً ألّب عليها الكثير من الأعداء وخلقت لنفسها أعداء لم يكونوا موجودين في الساحة، فالخطاب الذي كان يرفع راية محاكم شعبية للنظام وأزلامه أدى إلى استعلاء فئات كبيرة من المجتمع فكان أن خرجت في ١٩٩٢ إلى الشارع تطالب بإلغاء الانتخابات. لا أقول أنني أؤيد أو لا أؤيد الانتخابات، وإنما أقول أن الجزائر وجدت نفسها بعد الانتخابات في حالة انقسام واستقطاب ويخشى على أي تجربة ديمقراطية في العالم أن تؤدي إلى استقطاب سياسي واجتماعي يحمل بالضرورة للتصادم والحرب الأهلية، وذلك الاستقطاب كان شيئاً استكمل مشواره المتشدد ودفع الجزائر إلى ما هو عليه الآن من خطر محقق.

لا اقصد هنا تلييد إلغاء الانتخابات ووقف الجبهة عن العمل، ولكن أركز على أن الجبهة اعتمدت خطاباً غوغائياً ابتعد عن العقل، ولم تقم قيادة الجبهة بتدريب اتباعها على الحوار للخروج من الواقع بصورة أخرى غير اللجوء إلى التكفير والتحريم.

الأخوة في الأردن ينظرون إلى جبهة الإنقاذ من خلال نظرهم إلى جبهة العمل الإسلامي ولا أقول أن هذا خطأ بل أوضح أن جبهة العمل الإسلامي وضعت عملها في أفق نظام ديمقراطي سواء أخسرت أم ربحت أم شاركت في الانتخاب أو لم تشارك. بينما حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر لم يضع عمله في هذا المضمون إطلاقاً، وإذا أردنا أن نكون منصفين نقول

إنه كان هناك تياران، تيار يدعو إلى المسالمة وعدم صدم المجتمع، وتيار آخر يدعو إلى الثورة. ويجوز لي أن أنكر لكم أنه خلال الحملة الانتخابية كانت تكتب على الجدران في الشوارع: دولة إسلامية بالانتخاب أو بالرصاص، دولة إسلامية ولو كره الكافرون، وأشياء من هذا النوع ألقت قطاعات واسعة من المجتمع الجزائري ومن المسؤولين والحكام على الجبهة ولدت إلى ما أدت.

أ. العربي خيرولي:

(مستشار، السفارة الجزائرية)

نشكر الأستاذ حاتم على دراسته. الموضوع يحتاج إلى ساعات من النقاش، والحركة الوطنية لم تتوقف، جبهة التحرير كانت الجزائر لفترة طويلة وكان معها أيضاً العديد من التيارات، فالتركة التي ورثتها الجزائر عن فرنسا كبيرة، وتركزت على الخصوص في الإدارة. ولا نستطيع تحديد نسبة منوية عن العند، ولكن الجزائري يبقى جزائرياً فكراً وخلقاً، والعديد من الكتاب بحثوا وكتبوا باللغة الفرنسية ولكنهم كانوا يشعرون بأنهم سجناء.

الجزائر استقلت سنة ١٩٦٢ وبقيت في ظرف وجيز جداً، والإنسان يعجز عن بناء أسرة فما بالك ببناء دولة؟ والتجربة بها حسنات وسيئات ولكن نحاول أن نتقدم، وموقع الجزائر معروف والتجربة التي كانت بعد الثمانينات لم تكن مدروسة كما يجب، وكان هناك فراغ سياسي ثقافي وهناك نوع من الصواب، وبرز التيار الإسلامي... نحن جميعاً مملعون فإذا تأثر البعض منا بأفكار معينة فإن ذلك لا يعني أنه خارج عن المجتمع، فالمجتمع به كل التيارات.

أعتقد أن جبهة الإنقاذ لم تكن وراء أحداث ١٩٨٨... نعم كان هناك تدمير شعبي، وكان هناك شعور بأن الدولة تخلت عن إنجاز مشاريع تنمية جديدة،

وأغلب الشعب الجزائري من الشباب، والشباب يحتاجون إلى عمل، سكن.. إلخ.

فالجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تكن وراء هذه الأحداث وإن كانت الأحداث بدأت قبل عام ١٩٨٨.

بعد عام ١٩٨٨ ظهر الخطاب التعدي والتنمر من نظام الحزب الواحد، فالجانب الاقتصادي والاجتماعي عامل أسهم في أحداث ١٩٨٨ وما ترتب عليها من تطورات لاحقة.

لم تراع التعددية الظروف المحلية والجهوية للمجتمع الجزائري، ويوشع في المهام المطلوبة بسرعة. ورخص لمجموعة من الأحزاب، كلها كانت داخل جبهة التحرير إلا القليل. ومنها زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ... الغريب في الأمر أن التيار الإسلامي كان كمجموعة، فوقع خلاف بين هذه المجموعة قبل الترخيص، ونشأ ما يسمى بحركة النهضة، حماس، والجبهة الإسلامية للإنقاذ وأحزاب إسلامية صغيرة أخرى. وليكن في علمكم أن في جبهة التحرير تياراً إسلامياً قوياً.

أنتي على ما قاله أ. علاوة، وهو كاتب عايش الأحداث، من أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة أخطأت خطأ فادحاً بعدما شمرت أنها تمتلك قاعدة واسعة من الجماهير ولا يمكن لأي كان أن يزعمها أو ينتزع منها هذه القاعدة، فاستعملت خطاباً سياسياً خطيراً، وأضرب مثلاً على تلك الفترة عن أحد الأشخاص كان يعمل حارساً في مواقف سيارات، قدمت له مجموعة من السكان زكاة الفطر فقال لهم الحارس: لا أريدوا وحسابنا معكم لاحقاً...! عندما يعم هذا الخطاب سيقول الناس: إذا كان هذا الإسلام فلا نريده.

ما قلناه أ. علاوة يحتاج إلى تمعن وتحليل دقيق، لسنا ضد أي كان، مهما كان فهو جزائري، أما أن يعطي لنفسه الحق في التكفير والتقتيل والتحرير، فهذا الإنسان لسنا بحاجة إليه. وعلى بلحاج مثال واضح على التطرف.

رئيس الجمهورية الحالي، رغم كل المحاولات كان حكيماً وواقعياً إزاء ما يجري في البلاد، وحاول منذ صعوده إلى الحكم سنة ١٩٩٤ فتح باب الحوار، وقال بالحرف الواحد أن أسلوب الحوار هو الأسلوب الوحيد لحل هذه الأزمة، ويقال أنه شخصياً تحدث معهم ووعده بشيء.

أشاطر الدكتور بسام العموش أن عباس منني يختلف كثيراً عن علي بلحاج، فللسنا مع هذا أو ضد هذا... لقد عشنا الواقع... ونحن كجزائريين أقرب الناس إلى فهم طبيعة الإنسان الجزائري.

قضية واد الديمقراطية في الجزائر، لا بد من القول إن عمل الإنسان يبقى إنسانياً، وقد يخطأ وقد يصيب، ولكن، بكل أسف، مرحلة الثمانينات كانت مأساوية... لم يتوقع أي جزائري أن يقتل جزائري جزائرياً، وهذا غير مقبول نهائياً.

القضية ليست تشويه الإسلام كما يقال ولكنها في تقديري تقزيم الجزائر وتدميرها، أنا اعتبر ذلك مؤامرة مدبرة أعد لها من قبل أشخاص جزائريين ضعاف نفوس انشدوا وراء أفكار وأحلام لا يمكن أن تتحقق، وكل الأعمال تسمية، الشاذلي بن جديد أراد أن يهرب إلى الأمام لكن الوضع ازداد تأزماً ولكن، بكل أسف، الأيام كانت قليلة لنهاية هذه المرحلة. وعلى الرغم من احترامي له كرئيس جمهورية، فإن اجتهاداته لم تؤد إلى نتائج.

للدعم الخارجي موجود، والشبكات الأجنبية موجودة والدليل على ذلك الباغرة التي تم الإعلان عنها في السنة الماضية في البحر المتوسط القادمة من إسبانيا والمحملة بالسلاح، والمتجهة إلى الجزائر. الشاطئ الجزائري

طوله ١٢٠٠ كم وممالي وزير الثقافة والإعلام الجزائري أدلى مؤخرا بتصريح قال فيه: إن عدد الجيش الجزائري هو ٢٠٠ ألف فهل نضع لكل شجرة شرطيا، هذا لا يجوز.

أقتر كلام المتحدثين ومهما كان فإن المسألة تبقى لمسية.

العفو عن الموجودين في الخارج، ووضع ميثاق، من مسؤولية البرلمان الجزائري، والموقف الجزائري من الدعوة إلى تنظيم انتخابات جديدة واضح، وما يحدث هو من قبل شريحة محدودة، ولا يجب وضع الجميع في ميزان واحد.

وأخيرا هناك قوانين تسمح لهذه الجماعات بالعودة بكل سهولة ويسر وما عليهم إلا الاختيار، والناحية القانونية محسومة.

هذا التقرير

يأتي إصدار مركز الأون الجديد للدراسات لهذا التقرير متصفاً مع مرور عشر سنوات على الدلاع الأزمة الجزائرية، والتي لا زالت مستمرة، لا سيّما أنها قادمة للعلاج السريع. ويتناول هذا التقرير الأزمة الجزائرية من خلال عدة باقر من المآلور: قسماً تسلط الضوء على جذور الأزمة مبشاً العكاشات الخلفية الاستعمارية على الواقع الجزائري وأدور العوامل القومية، الثقافية، الاقتصادية فيه. ثم يستعرض التقرير اللوحة القومية الجزائرية من حيث الجذور، والظففات، وتاسب القوى، وتعرفت أمامها النساء. وبالقياس على القائلة، وبخطوة الانتفاشات الثانية عام ١٩٩٨ المعاداة عاقدة بحوزة الجرا، الانشابات وشائجها والتي وصفها بأنها كانت نصر الحزب وعزيمة لشعب، وحق وشماره أيضاً بملوغات العلف من زاوية صارة، واجتماعية وخطية، وكذلك الحزب الأقلية وماذا يعني والانتخابات بالتدخل الأجنبي وأحداثاته. ويخلص التقرير كذلك إلى أن الأزمة الجزائرية، ويخلص في الخاتمة إلى أن الشعب الجزائري هو ضاح الأمل، المستقبل. أخيراً جمع التقرير مشوارك للشكل الأمثل، سخرها ويتوافقاً ثلاثة أبعاد هذا التقرير الاستاذ حاتم رشيد، الذي قام في المآلور لسنوات طويلة، وهم باحث متعاون مع مركز الأون الجديد للدراسات.

The Algerian Crisis .. Where to?

Hafem Rashid

PUBLISHERS:
AL-URDUN AL-JADID RESEARCH CENTER
Tel:5533113/4 - Fax: (962-6) 5533118
P.O. Box: 940631 - Amman 11194 Jordan

SINBAD PUBLISHING HOUSE
Tel:5533112 - Fax: (962-6) 5533118
P.O. Box: 910289 - Amman 11191 Jordan

مركز الأردن الجديد للدراسات

ص.ب. ٩٤٠٦٣١ عمان ١١١٩٤ الأردن، تليفون: ٥٥٣٣١١٣/٤، فاكس: ٥٥٣٣١١٨ (٩٦٢-٦)

